جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبية

العنوان:

دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالى للمؤسسة

دراسة ميدانية لمؤسسة الأثاث و البناء المعدني خميس مليانة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر L M D شعبة علوم مالية و محاسبة

تخصص: محاسبة و تدقيق

إعداد الطلبة:

- كرارموش عقيلة
- المقدم فاطمة

تحت إشراف الأستاذ:

د. فرحول ميلود

نوقشت هذه المذكرة أمام اللجنة المكونة من :

الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
د.جيلالي تومي حمزة	أستاذ محاضر ب	رئيسا
د. فرحول ميلود	أستاذ محاضر ب	مشرفا و مقررا
د.بلغالم حمزة	أستاذ مساعد ب	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

اللهم إنا نسألك أن تلهمنا شكر نعمتك وتجعل علمنا مخلصا لوجهك الحمد والشكر لجلالك وعظيم سلطانك .

أتقدم بالشكر والعرفان بعد شكر الله عز وجل إلى والدايا الحبيبين اللذان حملا همي لرفعة شأني ، لهما مني كل الشكر والتقدير .

إلى الأستاذ المشرف الدكتور فرحول ميلود الذي تكرم بالإشراف على هذه الدراسة .

إلى كل أساتذتنا الكرام في جامعة الجيلالي بونعامة .

إلى كل زملائنا وزميلاتنا في قسم العلوم المالية والمحاسبة .

إلى المؤطر أوسرير محمد وكل عمال مؤسسة الأثاث والبناء المعدني على مساعدتهم القيمة وعلى حسن إستقبالهم لنا .

إلى من أعانانا وساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة ، نصيحة أو دعاء

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى :

من قال ربي عنهما " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى أمي الحنونة من سهرت على راحتي وتربيتي

إلى أبي العزيزمن فنا عمره من أجلنا

إلى إخوتي الأعزاء وكل من يقربنا من قريب أو من بعيد إلى كل عائلة المقدم

إلى كل طالب علم جاد في طلبه غيور على وطنه

المقدم فاطمة.

الإهداء

إلى من لايمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لايمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي

من روتيني بحبها وسقتني بعطفها وحمتني بدعائها أدامك تاجا فوق رأسي أمي

إلى إخوتي قرة عيني اللذان لا أملك سواهما في هذه الدنيا

إلى أختي وحيدتي دمتي سندي رزقك الله بما يسر خاطرك ويثلج صدرك

الى الاصدقاء الذين جمعتنا أيام الجامعة كنا غرباء وأصبحنا اعز الأصدقاء ستبقى ذكراكم محفورة بالأذهان

الى كل طلبة الدفعة السنة الثانية ماستر محاسبة وتدقيق

كرارموش عقيلة

ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، كون التحليل المالي يكتسي أهمية بالغة في مختلف المؤسسات الاقتصادية في مختلف دول العالم ، وتم القيام بدراسة ميدانية في مؤسسة الأثاث والبناء المعدني فرع خميس مليانة، حيث تم التطرق إلى الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع بكل زواياه، وتوصلنا إلى النتائج التالية :

- ضرورة تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة والذي يمكن خلاله مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة .
- التحليل المالي يساعد على تحسين الأداء المالي للمؤسسة في المستقبل .

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي ، أدوات التحليل المالي ، الأداء المالي ، تقييم الأداء المالي .

summary

This study aimed to show the role of financial analysis in improving financial performance in the economic institution, since financial analysis is of great importance in various economic institutions in different countries of the world, and a field study was carried out in the Foundation for Furniture and Metal Building, Khamis Miliana Branch, where the theoretical aspects were addressed. and application of the subject in all its angles, and we reached the following results:

The necessity of evaluating the financial performance to know the strengths and weaknesses of the institution, during which it is possible to monitor its activity and take the necessary corrective decisions to achieve the established objectives.

Financial analysis helps to improve the financial performance of the institution in the future.

Keywords: financial analysis, financial analysis tools, financial performance, financial performance evaluation.

فهرس المحتويات :

مقدمة: .....أ-و

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتحليل المالي . .....

تمهيد: 2

المبحث الأول: ماهيةالتحليل المالي. 3

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي. 3

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي. 5

المطلب الثالث:مقومات ومنهجية التحليل المالي 6

المبحث الثاني: أنواع ومراحل التحليل المالي 8

المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي: 10

المطلب الثالث: استعلامات التحليل المالي 12

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي. 14

المطلب الأول: القوائم المالية. 15

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي. 16

خلاصة الفصل: 22

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي. 24

تمهيد: 24

المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي. 25

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي. 25

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي. 25

المطلب الثالث: معايير الأداء المالي. 26

المبحث الثاني : ماهية تقييم الأداء المالي 27

المطلبالأول : تقييم الأداء المالي 27

المطلب الثاني : أهداف تقييمالأداء المالي 28
المطلب الثالث : خطوات تقييم الأداء المالي 29
المطلب الرابع : مقومات الأداء المالي الجيد والعوامل المؤثرة 29
المبحث الثالث : أثر التحليل المالي على الأداء المالي للمؤسسة 31
المطلب الأول : استخدام التحليل المالي في التنبؤات والتوقع بالأداء المستقبلي 31
المطلب الثاني : النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي 34
المطلب الثالث : تقييم أثر أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي 35
خلاصةالفصل : 38

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لمؤسسة الأثاث والبناء وشركة تحويل المعادن سابقا 40
تمهيد : 40
المبحث الأول : البطاقة الفنية لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني 41
المطلب الأول : نشأة المؤسسة 41
المطلب الثاني : أهداف مؤسسة الأثاث والبناء المعدني 42
المطلب الثالث : البنية التنظيمية لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني 43
المطلب الثالث : ماهية مصلحة المالية والمحاسبة لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني 45
المبحث الثاني : تحليل نتائج الدراسة الميدانية 46
المطلب الأول : مجتمع وعينة الدراسة 47
المطلب الثاني : صدق الأداة وثباتها 48
المطلب الثالث : عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات 49
المطلب الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات 59
خلاصة الفصل :..... 61

الخاتمة العامة : 63

قائمة المراجع : 66

قائمة الأشكال

الشكل رقم(1-1): أنواع التحليل المالي..... 10

الشكل رقم(1-3):الهيكل التنضيمي لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني 44

الشكل رقم(2-3):الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية 47

الشكل رقم(3-3):توزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع الإجتماعي 52

الشكل رقم(4-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر :.....53

الشكل رقم(5-3): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة الوظيفية 54

الشكل رقم(6-3): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي 55

الشكل رقم(7-3): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص 56

قائمة الجداول

الجدول رقم(1-2): النسب المالية 36

الجدول رقم (1-3): الحالة الرقمية للمستخدمين لشهر فيفري 2022 49

الجدول رقم (2-3): قيمة معامل الثبات لمتغيرات الدراسة 50

الجدول رقم (3-3): اختبار مقياس ليكرت 50

الجدول رقم (4-3): مقياس لتحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي 50

الجدول رقم (5-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع الإجتماعي 51

الجدول رقم (6-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر :.....52

الجدول رقم (7-3): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة الوظيفية 53

الجدول رقم (8-3) :توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي 54

الجدول رقم (9-3): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص 55

الجدول رقم (10-3) :المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمتغير الأول (التحليل المالي) 55

الجدول رقم (11-3): المتوسطات الحاسبية والإنحراف المعيارية للمتغير الثاني (الأداء المالي).....56

الجدول رقم (12-3): العلاقة بين التحليل المالي والأداء المالي.....58

الجدول رقم (13-3): نتائج اختبار t للفرضية الأولى.....60

مقدمة

مقدمة:

أحدثت التغيرات البيئية المتعددة سواء تلك المرتبطة بالأطر الاقتصادية الجديدة أو تلك الحادثة أو تلك الحادثة بسبب شدة المنافسة فيما بين منشآت العمال ،أو تلك التي حدثت بسبب الخصخصة أوالإتجاه نحو العولمة أو تلك الناشئة بسبب الاندماجات الحاصلة فيما بين منشآت أعمال تتم بدور قيادي في السوق الاقتصادي . هذه المتغيرة أحدثت تغيرات جذرية في مجالات المعرفة الاجتماعية عموما ومنها المناهج الإدارية والمالية.

وبما أن التحليل المالي هو أحد مجالات المعرفة الإدارية و المالية ، لا بد وأن شمل بمحصلة هذه التغيرات ، بحيث أصبح الآن يتسم بمنهج متكامل من المعرفة وله قواعده ومتخصصيه ، وله أهميته الخاصة في بيان وتقييم مهارة الإدارة بشكل عام وأدائها النهائي بشكل خاص ، وعليه فقد تجاوزت أهمية التحليل المالي حدود المنهج الضيق ، لتدخل في منهج متكامل يضمن بالإضافة إلى تقييم الأداء و تهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية من خلال تهيئة المعلومات والبينات المفيدة و الموضوعية والملائمة لها ، وبتحديد آخر أضحى التحليل المالي لا يقتصر على استخدام البينات المحاسبية لتقويم الأداء ، وإنما أيضا ، يمتد ليشمل المساعدة في تخطيط أوجه النشاط في المستقبل و الرقابة على الإجراءات وتقييم الأداء المخطط ، واتخاذ القرارات الوقائية التي تؤدي إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة حتى يمكن الوقاية منها .

وباعتبار أدوات التحليل المالي أدوات الكشف المبكر بالفشل المالي أو الانحراف لتحسين الوضع المستقبلي مما يتيح للإدارة إمكانية اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب .

الإشكالية:

ومن هذا المنطلق ،وعلى ضوء ماسبق ذكره فإن إشكالية الدراسة يمكن صياغتها ضمن التساؤل التالي:

-ماهو الحليل المالي وما دوره بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية ؟

إن التساؤل الرئيسي يقود البحث إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة فيما يلي :

- ماهو التحليل المالي ؟ وما أهميته بالنسبة لجودة القوائم المالية .
- ما القصد بالأداء المالي ؟ وإلى أي مدى يرتبط الأداء المالي بجودة القوائم المالية :
- ماطبيعة العلاقة بين التحليل المالي والأداء المالي للمؤسسة ؟

الفرضيات:

ومن أجل دراسة إشكالية الموضوع انطلق البحث من الفرضيات التالية والمتمثلة في:

- يسهم التحليل المالي الفعال في دعم مخرجات المعلوماتية لدى قسم المحاسبة وذلك مايسمح بتحسين جودة القوائم المالية .
- تشير غالب الدراسات التي سبقتنا لتسليط الضوء على دور التحليل المالي في أن جودة القوائم المالية التي يفصح عنها قسم المحاسبة والمالية لها أثر إيجابي على الأداء المالي للمؤسسة .
- نفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي والأداء المالي لمؤسسة sotramet.

أسباب اختيار الموضوع :

لم يكن اختيار الموضوع بمحض الصدفة وإنما يعود هذا الاختيار لعدة دوافع ومبررات يمكن حصرها فيما يلي :

-أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصاديةوخاصة تلك الفئة التي تشغل بالوظيفة المالية.

-كون التحليل المالي موضوع متشعب ومعمق.

-الرغبة في التعمق أكثر في دراسة أدوات التحليل المالي .

أهمية الدراسة :

تتلخص الأهداف التي تتطلع هذه الدراسة إلى الوصول إليها فيما يلي:

-معرفة مدى أهمية الاستفادة من التحليل المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة .

-التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والتي من شئنها أن تساهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

-الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف وإسقاطها على الحالة التطبيقية .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: تمت الدراسة في مؤسسة الأثاث والبناء المعدني

الحدود الزمنية:تم الاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة في الفترة الممتدة مابين30 /2021/11 إلى غاية 18 /05 / 2022 حيث قمنا بدراسة التحليل المالي وتبين دوره وأهميته في تححسين الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية .

الدراسات السابقة :

1- علاق فاطمة 2015 – دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة – مذكرة ماستر أكاديمي . تمت دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الوادي خلال الفترة (2011- 2012، 2013- 2014) .

وتمحورت الإشكالية فيما هو دور التحليل المالي في تحديد علاقة المؤسسة مع بيئتها المالية ؟ وهل يمكن تحسين هذه العلاقة من خلال التحكم في المؤشرات والنسب المالية المتعلقة خاصة بمركزي الذمة المالية ودور الإستغلال ؟ تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي يعتبر وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات الإدارية والمالية في المؤسسة .

من أهم ماتوصلت إليه الدراسة أن التحليل المالي يعتبر وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها . كما أنه يسعاد على معرفة نقاط الضعف لتجنبها ونقاط القوة لتعزيزها .

من خلال هذه الدراسة استنتجنا أن :

إختلاف الجانب التطبيقي فهذه الدراسة اعتمدت على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة (تحليل الميزانية وجدول تدفقات الخزينة) أما في دراستنا إعتمدنا على دراسة تطبيقية تقوم على اختبار فرضيات الدراسة ، وذلك بالاعتماد على دراسة ميدانية .

2- مشعل جهز المطيري 2011 ، تحليل وتقييم الأداء المالي في المؤسسة . مذكرة ماجيستير في المحاسبة – تمت دراسة الحالة في مؤسسة البترول الكويتية – وتمحورت الإشكالية في ما مدى كفاءة وفعالية الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية ؟وما مدى إمكانية توفير مدخل لتحسين وتطوير الأداء المالي في امتلاك مؤسسة البترول الكويتية للآليات والأساليب المناسبة في أدائها المالي التي تؤهلها للقيام بواجباتها . إضافة إلى معرفة المعوقات التي تحول دون امتلاك تلك الآليات .

من أهم ماتوصلت إيه الدراسة أن هناك علاقة بين التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية ، وكذا وجود علاقة بين التعليمات والقوانين المالية وبين الأداء المالي في هذه المؤسسة.

من خلال هذه الدراسة استنتجنا أن :

الدراسة السابقة ركزت على تحليل وتقييم الأداء المالي في المؤسسة بينما ركزت دراستنا على تبيان دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية ، كماأنه تم الإعتماد على نفس المنهجية وهي دراسة تطبيقية تقوم على إختبار فرضيات الدراسة .

3- مسوسي زهية وساري رزيقة 2018 – دور تحليل القوائم المالية في تحسين الأداء المالي – مذكرة لنيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة ، تمت دراسة الحالة في المسة العمومية الجزائرية للمياه – بالبويرة – وتمحورت الإشكالية في كيفية مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة ؟ ، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور التحليل المالي عبارة عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر .

من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة

– التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية يهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة .

– تحديد قدرة المؤسسة على الإقتراض والوفاء بالديون .

صعوبات البحث :

- قلة مصادر كافية لموضوع الدراسة .
- صغر حجم مجتمع الدراسة .
- محدودية الوقت .

آفاق الدراسة :

يمكن لموضوع دراستنا أن يأخذ مجال آخر في المستقبل كما يلي :

- تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية الحديثة .
- دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم
- الأداء الكلي للمؤسسة .
- تقييم أداء مجموعة من المؤسسات من مختلف القطاعات إلى نتائج دقيقة .

منهجية وتقسيمات الدراسة :

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده وللإجابة عن الإشكالية المطروحة إعتمدنا في دراستنا عن المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ، إضافة إلى ذلك إعتمدنا في الجانب التطبيقي على الإستبانة كأداة لجمع المعلومات وتحليلها بواسطة أحد البرامج المتخصصة وهو الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية spss.

للإجابة على الإشكالية التي طرحناها سابقا ولتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول :

فصلين نظري وآخر تطبيقي ، فتناولنا في الجانب النظري بداية الفصل الأول الإيطار المفاهيمي للتحليل المالي الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث الأول : ماهية التحليل المالي أما الثاني فقد تطرقنا فيه إلى أنواع ومراحل التحليل المالي والثالث يتضمن أدوات التحليل المالي .

قسم الفصل الثاني الذي يتضمن مفاهيم أساسية حول الأداء المالي والذي بدوره قسم إلى ثلاثة مباحث : الأول يتضمن عموميات حول الأداء المالي والثاني يتضمن أهداف الأداء المالي أهدافه وخطواته ومقوماته والثالث يتضمن أثر التحليل المالي على الأداء المالي للمؤسسة .

أما فيما يخص الجانب التطبيقي تناولنا فيه فصل واحد والذي حاولنا فيه إسقاط ماتم التطرق إليه في الجانب النضري ، وتم تقسيمه إلى مبحثين : الأول يتضمن البطاقة الفنية لمؤسسة الأثاث والبناء شركة تحويل المعادن سابقا والثاني قمنا فيه بعرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات الميدانية .

لتختم المذكرة بخاتمة تحتوي على نتائج وتوصيات بالإضافة إلى أفاق بحث لمنطلق الدراسات الأخرى .

الفصل الأول :
الإطار المفاهيمي للتحليل المالي .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتحليل المالي .

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي في محيط إدارة الأعمال موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية من خلاله يمكن لإدارة المنشأة الاقتصادية تقييم قراراتها المالية سواء المتعلقة بالاستثمار أو المتعلقة بالتمويل وبالتالي فهذا التحليل يعتبر من أهم الوسائل لتحقيق الأهداف والغايات من خلال تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال اكتشاف نقاط القوة والضعف خلال فترة معينة ليتم اقتراح إجراءات لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة وضمان استمراريتها.

ونظرا لما عرفه التحليل المالي من تحولات عميقة خلال السنوات الأخيرة سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

المبحث الثاني: أنواع ومراحل التحليل المالي.

المبحث الثالث: استعمالات التحليل المالي.

المبحث الأول:ماهية التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية الصادرة وفهمها في ضوء الإدراك و المعرفة بكيفية إعدادها، فهو الخطوة المهمة التي يبنى عليها المدير المالي القواعد السليمة لوظيفتي التخطيط المالي والرقابة المالية. وفي هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم التحليل المالي وأنواعه والأدوات التي يقوم عليها التحليل المالي.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي.

سنقوم في هذا المطلب بتقديم التحليل المالي من خلال التعرف على نشأته ومجموعة من التعاريف له .

أولا:نشأة التحليل المالي:

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 حيث استعملته البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بدونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية . إذ تشير المراجع العلمية من إننشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

***الثورة الصناعية** : أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأسمال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الإرباح ووفرت الإنتاج الكبير, وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشاة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات ألاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع . وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المنشأة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية و سيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المنشأة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج ، لتحديد مجالات قوة المنشأة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها .[1]

***التدخل الحكومي في عرض البيانات بالقوائم المالية:**لما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين ، لذلك فقد تدخلت الحكومات ، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي ، لكي تضمن حماية جموع المستثمرين ،كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة المساهمين عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها ، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية .

[1]حمزة محمود الزبيدي ،**التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**،الطبعة الثانية ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع –عمان ، ص 25-26.

***الأسواق المالية:** تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية ،فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاجها المستثمرين الحاليون و المتوقعون إلى معلومة دقيقة عن واقع منشآت الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية ، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات منشآت الأعمال ماليا لحديد مدى قوة هذه المنشآت أو ضعفها ، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض الأوراق المالية في السوق .

***الائتمان:** إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولفترات لتتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمنشآت الطالبة لهذا النوع من الائتمان ، وذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المنشآت ،ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمنشآت الطالبة لمساعدة المصارف .

ثانيا: مفهوم التحليل المالي.

هناك عدة تعريفات للتحليل المالي من أهمها مايلي :[1]

–التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيل و المالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصدر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات .

–ويقصد أيضا بالتحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات.[2]

–يمكننا تعريف التحليل المالي على أنه تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسباب ومعالجات، وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا.[3]

---

[1] حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ص 39 .

[2] زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010، ص 16 .

[3] طاهر موسى عطية ، منى محمد ابراهيم البطل ، **اللإدارة المالية والآستثمار (المفاهيم الأساسية)** ، دار الهداية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، الأردن ، 2005 ص 50 .

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي.

أولا: أهمية التحليل المالي:

ارتبط ظهور التحليل المالي كأحد مكونات الفكر المالي بمرحلة الكساد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي ، حيث انتشرت خلال هذه الفترة ظاهرة التعثر أو الفشل المالي ، وخلال هذه الفترة تركز العرض من التحليل المالي على كيفية حماية المشروع من التعثر أو الفشل وضمان بقائه في دنيا الأعمال ويمكن تلخيص أهمية التحليل المالي في النقاط التالية : [1]

-التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة.سيما إذا استخدم في المنشآت .

-يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء .

-التحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات مؤسسته المالية والإدارية .

-يساعد التحليل المالي الإدارةفي اكتشاف العروض الاستثمارية الرابحة والجيدة ,ومعرفة قدرة المؤسسة الائتمانية في مقدرة أصول المؤسسة على تغطية الالتزامات خلال فترة معينة, وكذلك تقديم النصح والإرشاد للمشاكل الإدارية لتفادي الفشل المالي للمؤسسة من خلال معرفة مؤشرات نتائج الأعمال وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة .[2]

-تكمن أهمية التحليل المالي في تحديد مدى كفاءة المؤسسة في جمع الأموال من جهة, وتشغيلها من جهة أخرى.

-الحصول على مؤشرات تبين فعالية المؤسسة وقدرتها على النمو.

-المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة وإعداد الجو المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة .

ثانيا :أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي على حسب احتياجات الأعوان الاقتصاديين، وعموما تهدف إلى تحقيق الغايات التالية:

[2] محمد عبد الرحمان الكنزي ، **التحليل المالي الأصول العلمية والعملية** ، دار خوارما العلمية ، جدة ، 2015 ، ص 40 .

1- بالنسبة للشركة:تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمارالأفضل، وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى:[1]

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة .
- تقييم نتائج وقرارات الاستثمار والتمويل .
- تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها .
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها .
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة .
- تقييم ملاءة الشركة في الأجل الطويل والقصير.

2 – بالنسبة للمتعاملين مع الشركة:حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة لها أهداف حيث تهدف إلى:

-إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي.

-تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة .

-تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض .

-الموافقة أوالرفض على طلب الشركة من أجل الاستفادة من القروض .

المطلب الثالث:مقومات ومنهجية التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة.لابد من توفر مجموعة من المقومات ومنهجية المحلل المالي التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها وتتمثل في :

أولا:مقومات التحليل المالي

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات والمباىء التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه وأبرز هذه المقومات نذكر :[2]

-التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي .

---

[1]عدنان تايه النعيمي ، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة في تقييم الأداء** ، مذكرة نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011 ، ص 13 .

[2] فهيمي مصطفى الشيخ ، **التحليل المالي** ، رام الله ، فلسطين ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 09 .

-تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل, وتوفير بيانات ماليةيمكن الاعتمادعليها.

- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت .

- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي لاستخدامها بصورة سليمة .

- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون مؤهلا من الناحية العلمية والعملية.

ثانيا:منهجية التحليل المالي.

من أهم الأسس والأساليب المتبعة في إجراء عمليات التحليل المالي مايلي : [1]

1- تحديد الهدف من عملية التحليل:يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل لمعرفتها لدى المنشأة حتى يتمكن من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني ويفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف الغير لازمة.

2- تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل (تحليل القوائم المالية): من المناسب أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية عدة سنوات متتالية للحصول على معلومات معبرة ودقيقة، ذلك أن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.

3-تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه .

4- اختيار أسلوب وأداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة : من الأساليب و الأدوات المستخدمة في التحليل بكثرة منها نسبة التداول ، نسبة السيولة السريعة ، معدل دوران النقدية ، معدل دوران المخزون السلعي والرافعة المالية ، إضافة إلى كشوف التدفقات النقدية .

5- استعمال المعلومات التي توفرت لدى المحلل لاتخاذ القرارات المناسبة .

6- اختيار المعايير المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج وقد تستدعي الحاجة إلى استخدام أكثر من معيار.

7-تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في قياس .

8-دراسة وتحليل أسباب الانحراف .

9- وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل.

[1] العصار رشاد ، **الادارة والتحليل المالي** ، دار البركة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2001 ، ص 155 .

المبحث الثاني: أنواع ومراحل التحليل المالي .

لقد عرف التحليل المالي مراحل في تطوره وبرزت أهميته في إبراز مدلولية القوائم المالية وتحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج ونظرا لما يكتسب أهمية التحليل المالي فلقد تم تقيسه إلى عدة أنواع وذلك حسب عدة معايير أو أبعاد نتطرق فيها في المطالب التالية :

المطلب الأول: أنواع التحليل المالي.

يمكن تقسيم أنواع التحليل المالي اعتماد على عدة أسس إلى:

I – حسب البعد الزمني للتحليل: يمكن تقسيم التحليل من حيث علاقته بالزمن إلى:[1]

1– **التحليل الرأسي:** بموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة المقارنة في صورة نسب مؤوية.

2– **التحليل الأفقي** : يقصد بالتحليل الأفقي دراسة أي فقرة من فقرات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة . بمعنى آخر إذا ما أريد دراسة ربحية المؤسسة لمدة خمس سنوات ماضية فإنه تؤخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية وتلاحظ فيها ربحية المؤسسة ومقارنتها سنة بعد أخرى لاستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية ، وهذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المؤسسة ومقارنة السنة التي يراد فيها استخراج المؤشرات بالسنوات الماضية .

3–**التحليل بالنسب المالية** : إن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم وسائل وأدوات التحليل المالي للقوائم المالية ومن لأكثرها شيوعا ، فهو يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم من نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية مثل الميزانية ، قائمة حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية ، وهناك مجالات عديدة يستخدم فيها أسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية ومن بين هذه النسب نذكر : نسب السيولة ، نسب الربعية ، نسب الكفاءة (تحليل الربحية) ، نسب الرافعة المالية (تحصيل الهيكل التمويل) . [2]

II – **حسب الجهة القائمة بالتحليل** : يتم تقسيم التحليل المالي استناد إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى :

[1] محمد مطر، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

[2] مداني بن بلغيث وعبد القادر ، دشاش ، **النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة ،مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدوليحول "انعكاساسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة المعتمد** ، 13 و14 ديسمبر 2011 ، جامعة ورقلة .

1- **التحليل الداخلي** : إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسه ولغايات معينة تطلبها المؤسسة ، وغالبا مايهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة .

2- التحليل الخارجي:يقصد به التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة وقدرته على الوفاء بالتزاماته، والبنوك المركزية والغرف الصناعية.الخ.[1]

III- **حسب الفترة التي يغطيها التحليل** : يمكن تبويب مايلي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى مايلي :

1-**التحليل المالي قصير الأجل** : قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة ، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المؤسسة في الأجل القصير ، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإرادات التشغيلية، لذلك غالبا مايسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك .

2- **التحليل المالي طويل الأجل** : يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل ، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل ، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها ، ومدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح ، وحجم هذه التوزيعات ن وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية ، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال وطرق استخدامها ، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل ومجالات استخدامها .[2]

IV- **حسب الهدف من التحليل المالي** : يمكن تبويب التحليل المالي إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها :[3]

- تحليلا لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامها في الأجل القصير.
- تحليلا لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل .
- تحليل لتقويم ربحية المؤسسة.
- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمؤسسة .

---

[1]وليد ناجي الحيالي ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي** ، دار الاثراء ، الأردن ، 2009 ، ص 19 .

[2]وليد ناجي الحيال ، مرجع سابق، ص 20.

[3] نفس المرجع السابق، ص 21 .

- تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخدامه .

V – **حسب المدى الذي يغطيه التحليل:**يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي إلى:[1]

1– التحليل الشامل:يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

2– التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية أو أكثر.

الشكل رقم(1-1): أنواع التحليل المالي

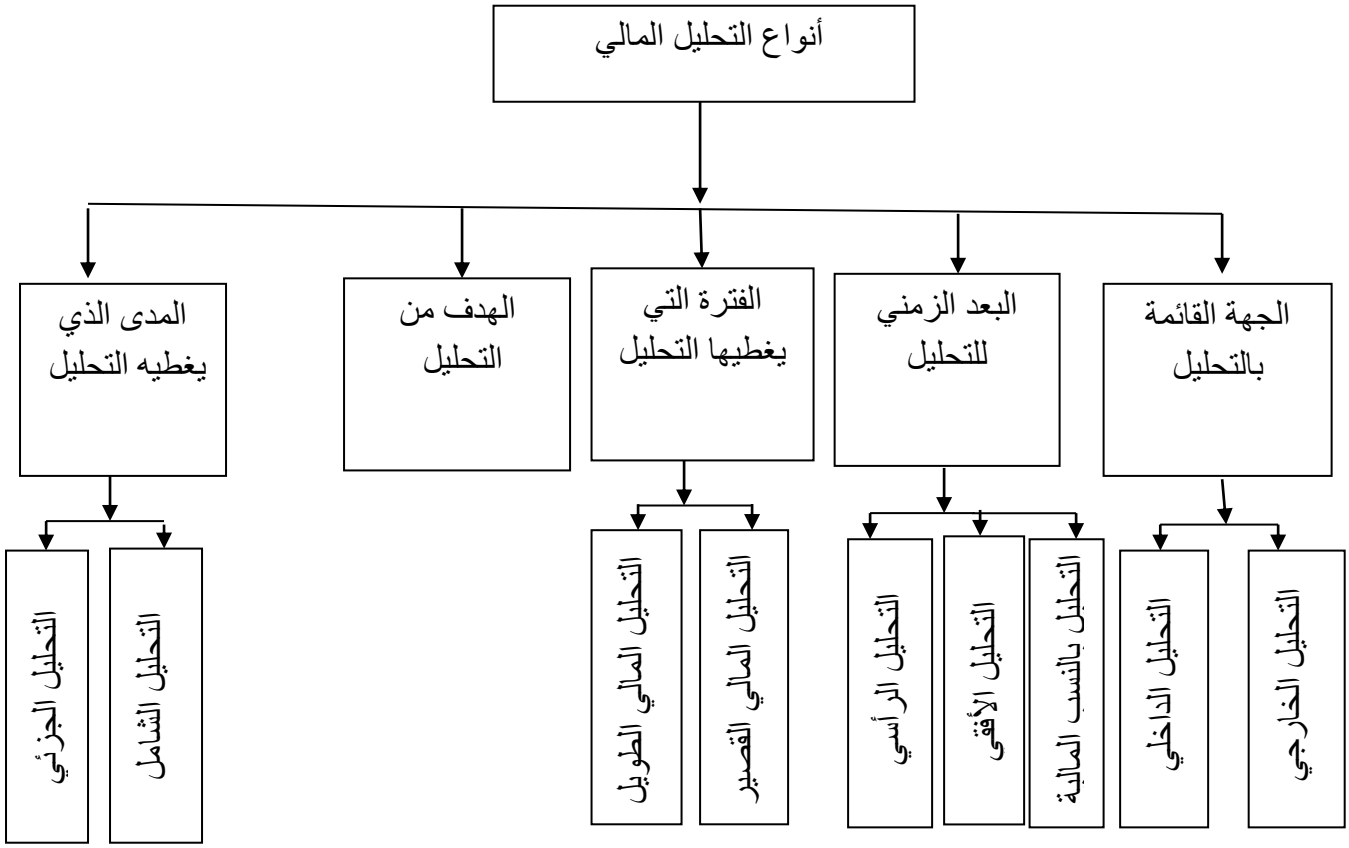

المصدر : وليد ناجي الحيالي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك ، 2007،ص 31.

[1]نفس المرجع السابق ، ص 21 .

المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي:

أولا: مراحل التحليل المالي.

يتطلب القيام بالتحليل المالي المرور بثلاث مراحل رئيسية هي:[1]

1- **التصنيف:**ويقصد بهذه المرحلة القيام بوضع البيانات في مجموعات متناسقة ومتشابهة تمكن من إجراء المقارنات.

2- المقارنة:وهي المرحلة الخاصة بمحاولة إنشاء علاقات بين البيانات المصنفة وفق أصول ومبادئ محددة، وتتم عملية المقارنة على مستوى المجموعات الجزئية وعبر فترات زمنية متفاوتة.

3- الاستنتاج:وتتضمن هذه الخطوة تفسير العلاقات التي تم التوصل إليها في المرحة السابقة، وذلك بغرض الوقوف على مدى سلامة السياسات المالية المشتركة وفرص زيادة فعاليتها في المستقبل.

ثانيا: خطوات التحليل المالي:

يمر التحليل المالي بمجموعة من الخطوات، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين على أن خطوته هي:[2]

1- **تحديد هدف التحليل بدقة :** من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه ، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره ، ويلاحظ أن أهدافها التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى ،ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة .

2- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:من المناسب أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية عدة سنوات متتالية للحصول على معلومات معبرة ودقيقة، ذلك أن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.

3- اختيار أسلوب التحليل المناسب : تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل ، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها إذ يتفق المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب .

[1]جميل أحمد توفيق ، **أساسيات الإدارة المالية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2001 ، ص 79 .

[2]أحمد توفيق جمال ، **الادارة المالية** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1980 ، ص 25 .

4- إعادة تبويب القوائم المالية لتلاءم أسلوب التحليل المختار : في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زراية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تدقيق التحليل المالي .

5- **التوصل إلى الاستنتاجات:**تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

6- صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تناسب مع النتائج المتوصل إليها.

المطلب الثالث: استعلامات التحليل المالي .

أولا: مجالات التحليل المالي:

تتسع مجالات التحليل المالي وتتشعب أجزاءه وفقا لتوجه المحلل المالي و أغراض إدارة المنشأة والأهداف المرجوة من ذلك التحليل، لذلك فقد تعددت مجالات التخصص لمضمون التحليل المالي ليشمل مجالات متعددة مثل:[1]

1- التحليل الائتماني: يقوم بهذا التحليل المفروض وذلك بهدف التعرف على الأخطار وأن يواجهها في علاقته مع المفترض ، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم ، وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقترض من اتخاذ القرار المناسب .

2- **التحليل الاستثماري** : إن أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات ، ومنح القرض ، لهذا الأمر أهميته بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات قدرة التحليل المالي على تقييم المؤسسات نفسها والكفاية الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات .[2]

3- **تحليل الاندماجاتوالاقتناء** : يقصد بالاندماج و الاقتناء تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منهما .

[1] حمزة محمود الوبيدي ، مرجع سابق ذكره ص 26 .

[2] عبد الغفار حنفي ، **أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى** ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2004 ، ص 35 .

4- **التحليل من أجل التخطيط** : يعتبر هذا النوع من التحليل ضروريا في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات بحيث أصبح من الضروري لكل منشأة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ، ووضع تصور الأداء استنادا إلى الأداء الذي سائدا سابقا .

5- **تحليل تقييم الأداء** : يعتبر التحليل المالي أداة مثالية لتحقيق هذه الغاية لماله من قدرة على تقييم الملاءة المالية والربحية وكفاءة الإدارة ، اتجاهات النمو في المنشأة الأعمال إضافة إلى تحديد قيمتها السوقية وقيمة أسمها في سوق الأوراق المالية وإمكانية التنبؤ بمستقبل المنشأة .[1]

ثانيا : التحليل المالي والجهات المستفيدة منه .

تلخص هذه الجهات كما يأتي :[2]

1- التحليل المالي الموجه للمساهمة.

2- التحليل المالي الموجه للمورد .

3- التحليل المالي الموجه للدائن

4- التحليل المالي الموجه للعميل .

5- التحليل المالي الموجه للعاملين

6 - التحليل المالي الموجه لإدارة المنشأة .

1- التحليل المالي الموجه للمساهم (المستثمر): يهم المساهم بصفة أساسية بالعائد (الربح) على المال المستثمر ، ودرجة المخاطر التي يتعرض لها ، أي التي تتعرض لها استثماراته لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يملكها أو يتخلى عنها ، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب .

2- التحليل المالي الموجه للمورد : يهتم المورد التأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه ، واستقرار أوضاعهم المالية ، ويعني هذا المديونية ، وعلى ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل مع أي من هؤلاء المتعاملين أو يخفض هذا التعامل أو يلغيه ، وبذلك يستفيد الموارد من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفة دورية .

[1] حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ذكره ، ص 27 – 28 .

[2] نفس المرجع السابق ص 53 .

3- التحليل المالي الموجه للدائنين: يقصد بالدائنين الأشخاص الذين اكتتبوا سندات إقراض المنشأة أو الأشخاص المحتمل شرائهم للسندات المصدرة ، أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمنشأة ، وقد يكون الدائن مصرفا أو مؤسسة مالية أو أفراد طبيعيين ، لذلك فإن هؤلاء الدائنون يهتمون عادة بالتعرف على سيولة المنشأة أي على قدرتها في تسديد القروض بمواعيد استحقاقها وكذلك الفوائد ، لذلك فإن شكل التحليل المالي يجب أن يساعد هؤلاء الأشخاص في بناء قراراتهم الاستثمارية .

4- التحليل الموجه للمتعاملين: ومن جانب آخر فإن شكل البيانات والمعلومات التحليلية التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه في السوق تفيد مجموعة المتعاملين معه ، إذ من خلالها يستطعون أن يعرفوا الشروط التي يحصلون عليها وحدود الاختلاف في هذه الشروط فيما بين كافة المتعاملين ، ومن مصلحة المنشأة المتعاملة أن تتابع مركز مورديها خاصة المورد الرئيسي للتأكد من ضمان استمرار وانتظام التوريد للمواد الأولية ومدى إمكانية تخفيض كلفتها .

5- التحليل المالي الموجه للعاملين:يمكن القول بصفة عامة أن أهم الجهات ذات المصلحة المشتركة في المنشأة هما:

1- المالكون .

2- العاملون .

ومن المعروف أن أحدهم أهم أهداف الإدارة هو إرضاء العاملين فيها ، ويتم ذلك من خلال اطلاعهم على حقيقة الوضع المالي للمنشأة ووضعها النقدي ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها وفعالية سياستها وقراراتها ، وغيرها من جوانب القوة والتي تعد سندا قويا للاستمرارية المنشأة والنمو ، مما يعزز من ارتباط العاملين فيها ويقلل من معدل دوران العمل .

6- التحليل المالي الموجه لإدارة المنشأة : تهتم إدارة المنشأة بكل جوانب المركز المالي ، خاصة وإنها تعمل لتحقيق مصلحة المساهمين (الملاك) و التي تتمثل في تعظيم قيمة حق الملكية وأيضا الدائنون من حيث التأكد على سداد مستحقاتهم عندما يحين أجل الاستحقاق . وعليه يمكن للإدارة أن تستفاء من التحليل المالي و نتائجهم في توجيه الأداء من فترة لأخرى . مع دراسة أي تغيرات غير متوقعة للجد من آثارها .

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي.

من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها ، على المدير المالي للمؤسسة أن يستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنه من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار المالي ، ومن أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية الأدوات التالية :

المطلب الأول: القوائم المالية.

نعني بالتحليل المالي دراسة تقويمية للقوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم واستخدام أساليب تحليلية محددة وذلك لإبراز الارتباطات التي تحصل بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر .

أولا: مفهوم القوائم المالية .

هناك عدة مفاهيم للقوائم المالية منها:

-القوائم المالية هي عبارة عن سجلات الأنشطة المالية لمؤسسة معينة هذه القوائم تعطي ملخص عن الوضع المالي وربحية هذه المؤسسة على المدى القصير والمدى الطويل.[1]

- تعرف كذلك بأنها عبارة عن ملخص للأنشطة والعمليات الإنتاجية والتمويلية والاستثمارية بالمؤسسة.[2]

وتعرف أيضا على أنها بيان المركز المالي للوحدة الاقتصادية في نقطة معينة من الزمن، وكذلك نتائج عملياتها خلال فترة زمنية سابقة.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن القوائم المالية هي عبارة عن سجلات رسمية لأنشطة المؤسسة تظهر المركز المالي لها خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا : أنواع القوائم المالية :

تنقسم القوائم المالية إلى أربعة قوائم أساسية وهي:

أ-قائمة المركز المالي : وتعرف أيضا بقائمة الوضع المالي أو الميزانية ، وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المنشأة (حقوق الملكية والالتزامات) واستخدامات هاته الأموال من جهة أخرى (الأصول) ، وتتكون بنود هذه القائمة من بنود لحظية لمختلف بنود الأصول والخصوم في تاريخ إعداد القوائم المالية مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للشركة في ذلك التاريخ . [4]

---

[1]محمد عبد الخالق الأنصاري ، **الإدارة المالية والمصرفية** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن 2010، ص 169 ,

[2]أسامة عبد الخالق الأنصاري ، **الإدارة المالية** ، مصر ، ص 116 .

[3]كمال الدهراوي ، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار** ، الدار الجامعية ، مصر 2001 ، ص 203 .

[4]مؤيد راضي خنفر ، عسان فلاح المطارنة ، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي للطبعة 2** ،إدارة المسيرة ، الأردن ، 2011 ، ص 37 .

وتعرف أيضا على أنها : جرد أو بيان لموجودات المؤسسة خلال تاريخ معين ، وهذا من خلال جدول يتكون من جانبين هما جانب الأصول وجانب الخصوم .[1]

ب – قائمة الدخل:ويطلق عليها أيضا قائمة المكاسب أو قائمة التشغيل وهي تفصح عن صافي الدخل من خلال طرح مصروفات المؤسسة من إيراداتها خلال فترة مالية معينة.[2]

ج – قائمة التدفقات النقدية : تعد بهدف تفسير التغير في الرصيد النقدي للمؤسسة عن طريق تلخيص المتحصلات والمدفوعات التي تحدث على مدى الفترة المحاسبية ، وكثيرا ماتعد قوائم التدفق النقدي شهريا أو سنويا .[3]

د– قائمة حقوق المساهمين:توضح حقوق المساهمين التراكمية وتفصيلات ذلك من رأس مال وأرباح محتجزة وغير ذلك.[4]

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

يستند المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة على مؤشرات تتمثل فيما يلي:

أ– رأس مال العامل : هو بمثابة مصدر التمويلي ذاتي من أصحاب المشروع لتلبية الإحتياجات التمويلية ، كما أنه يمثل هامش الأمان و الحماية للدائنين في حالة حدوث انكماشات في الأصول التجارية .[5]

يحسب رأسمال العامل وفق طريقتين :[6]

رأسمال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة .

رأسمال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل .

ويضم الأنواع التالية :

–**رأسمال العامل الخاص** : يسمح بمدى معرفة مدى تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة , دون الاعتماد على الديون ذات المدى الطويل والمتوسط ويحسب بالعلاقة :

.[1] Béatrice et francis grand guillot ,**la comptabilité génerale** ,eldar et othmania édition distribution, 2007 ,p 46

[2]طارق عبد العال حمادة ، **التقارير المالية** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 ، ص 122 .

[3]أمين السيد أحمد لطفي ، **اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير م** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 ، ص 14 .

[4]محمد عبد الخالق ، **الادارة المالية والمصرفية** ، مرجع سابق ذكره ، ص 169 .

[5]عبد الحميد محمد الشواربي ، محمد عبد الحميد الشواربي ، **إدارة المخاطر الإئتمانية** ، منشأة المعارف ، مصر ، ص 426 .

[6]خميسي شيخة ، **التسيير المالي للمؤسسة** ، مرجع سابق ، ص 73 – 74 .

الأموال الخاصة – الأصول الثابتة .

رأسمال العامل الأجنبي : يمثل فائض الأصول المتداولة على الأموال الخاصة ، ويحسب رأسمال العامل الأجنبي بالعلاقة :

الأصول المتداولة – الأموال الخاصة .

رأسمال العامل إجمالي: يتمثل في مجموع الأصول المتداولة أي أن:

رأسمال العامل الإجمال = مجموع الأصول المتداولة .

ب- الاجتياح لرأسمال العامل :

يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهي مايسمى بالاحتياج لرأسمال العامل يحسب : [1]

الاحتياج لرأس مال العامل = قيم الاستغلال + قيم غير جارية – مجموع الديون قصيرة الأجل غير السلفيات المصرفية.

الاحتياج لرأس مال العامل = (مجموع الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (مجموع الديون قصيرة الأجل – سلفيات مصرفية).

ج – الخزينة:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموع الأموال التي في حوزتها لمدة دورة الاستغلال ، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ماتستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة ، وتحسب بالعلاقتين : [2]

الخزينة = قيم جاهزة – سلفيات مصرفية .

أو الخزينة = رأس مال العامل –الاحتياج لرأس مال العامل .

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية.

تعتبر النسب المالية محاولة للإيجاد العلاقة بين المعلومتين خاصتين إما بقائمة المركز المالي للمؤسسة أو بقائمة الدخل أو يهما معا ، لذا فهي تزود الأطراف المعنية بعملية التحليل بفهم أفضل عن حقيقة وضع المؤسسة إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدى .[1]

---

[1] ناصر دادي عدون ، **تقنيات مراقبة التسيير ،تحليل المالي** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2000 ، ص 50 .

[2] ناصري داود مرجع سابق ذكره ، ص 51 .

إن الهدف من استخدام النسب المالية هو تقييم أداء المؤسسة تقييما موضوعيا لعدة جوانب مثل قوة قابليتها على تحقيق الأرباح والعوائد من استثماراتها، وكذلك على مواجهة التزاماتها، وتنقسم هذه النسب عموما إلى:

أولا نسب التمويل : تمكن هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة ، وهي تضم كل من :[2]

أ- **نسب التمويل الدائم** : تشير إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة ، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل وتحسب بالصيغة التالية :

نسبة التمويل الدائم $= \frac{\text{الأصول الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100\%$.

ب- **نسبة التمويل الخاص:**وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحقبها على تغطية الأصول الثابتة، وتأخذ الصيغة التالية:

نسبة التمويل الخاص $= \text{الثابتة الأموال} \times 100\%$.

ج- **نسبة الاستقلاليةالقانونية:** تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، وتحسب هذه النسب كما يلي:

نسبة الاستقلالية القانونية $= \text{الديون الأموال} \times 100\%$.

د- **نسبة التمويل الخارجي:** تسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء، تبين مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموالها الخارجية، وتأخذ الصياغة التالية:

نسبة التمويل الخارجي $= \text{الأصول مجموع} \times 100\%$.

2- نسب السيولة : [3]

---

[1] مفلح محمد عقل ، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006 ، ص 364 ,

[2] مبارك لسوس ، **التسيير المالي – تحليل مالي مدعم بأمثلة وتمارين محلولة** ، الطبعة الثانية ، ديون المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012 ، ص 45 – 46 .

[3] مبارك لسوس ، **التسيير المالي** ، ص 46 – 48 .

تستخدم كأداة لقياس قدرة الإدارة في تمويل عملياتها الجارية من خلال وقوفها على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة وهي تضم النسب التالية:

- نسبة السيولة العامة : تبين مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها للديون قصيرة الأجل ، وتحسب كما يلي :

نسبة السيولة العامة = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \times 100\%$.

- نسبة السيولة المختصرة = تبين مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة حقوق ، وتصاغ هذه النسبة كما يلي :

نسبة السيولة المختصرة = **المتداولة القيم** $\times 100\%$.

- نسبة السيولة الجاهزة = تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تمت تصرفها فقط، تحسب كما يلي:

نسبة السيولة الجاهزة = $\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100\%$.

3- نسب النشاط: وتدعى كذلك بنسب التسيير تسمح بدراسة وتقييم سياسة التسيير للمكونات الأساسية لدورة الاستغلال المنتهجة من طرف مسيري المؤسسة تشمل النسب التالية:[1]

-نسبة دوران المخزونات: تتطلب المتابعة الجيدة لحالة المخزونات حسب مؤشرين أساسيين هما:

أ- نسبة دوران المخزونات: يحسب هذا المؤشر لكل من:

- نسبة الدوران بالنسبة للبضاعة = $\frac{\text{تكلفة شراء البضاعة المباعة}}{\text{المخزون الوسيطي}}$
- نسبة الدوران بالنسبة للموارد واللوازم = **المستهلكة**.
- نسبة الدوران بالنسبة للمنتجات التامة = $\frac{\text{تكلفة إنتاج المنتجات المباعة}}{\text{المخزون الوسيطي}\left(\text{تكلفة الإنتاج}\right)}$.

حيث أن: المخزون الوسيطي = $\frac{\text{مخزون أول المدة+مخزون آخر المدة}}{2}$.

[1] خميسي شيخة ، **التسيير المالي للمؤسسة** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010 ، ص 86 – 88 .

ب- مدة الدوران : يسمح هذا المؤشر بتحديد المدة الوسيطية للاحتفاظ بالمخزونات على مستوى المخازن حيث : مدة الدوران = $\frac{1}{\text{نسبة الدوران}} \times 360$ يوم .

- **المدة الوسيطية لتسديد ديون الموردون** : هي تلك المدة الوسيطية الممنوعة للمؤسسة من طرف موردوها لتسديد ما عليها من ديون ، تحسب من خلال العلاقة :

$$\frac{\text{الموردون + أوراق الدفع}}{\text{مشتريات الدورة بكل الرسوم}} \times 360 \text{ يوم .}$$

- **المدة الوسيطية لتسديد الديون الطويلة والمتوسطة الأجل** : يسمح هذا المؤشر بحساب فترة تسديد الديون الطويلة والمتوسطة الأجل على أساس الطاقة التمويلية الذاتية ، ويحسب بالعلاقة :

$$\frac{\text{الديون الطويلة و المتوسطة الأجل}}{\text{الطاقة التمويلية الذاتية}}$$

3- نسب الربحية :[1]

تقيس مدى تحقيق المشروع للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكلة التكلفة ، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذها المشروع فيما يتعلق بالسيولة والرفع المالي ، وهي تضم النسب التالية :

- **هامش الربح على المبيعات:** تقيس النسبة المئوية التي يمكن أن ينخفض إليها سعر البيع قبل أن يحقق المشروع خسائر فعلية، تحسب بالعلاقة:

هامش الربح على المبيعات = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{المبيعات}}$.

- **معدل العائد على مجموع الأصول:**تقيس هذه النسبة العائد على مجموع استثمارات المشروع، تحسب بالعلاقة:

معدل العائد على مجموع الأصول = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$.

- **معدل العائد على حق الملكية:** يقيس العائد على مجموع استثمارات حملة الأسهم، تحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$.

[1] عبد العزيز نجار ، **أساسيات الإدارة المالية** ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، 2007 ، ص 54 – 55 .

4- **نسب الإقتراض** :[1]

تقيس هذه النسب المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على الأموال المقترضة في تمويل احتياجاتها، وهي تضم النسب التالية:

- **نسب القروض إلى مجموع الديون:** يطلق عليها أحيانا نسبة الاقتراض، وتعطي هذه النسبة مؤشرا للمدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من الأموال المقترضة، تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة القروض إلى مجموع الديون} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع الأصول}}.$$

- **نسبة القروض إلى حقوق الملكية** : يقصد بالقروض هنا كافة الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من الغير ، أما حقوق الملكية يقصد بها رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة،تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة القروض إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}.$$

- **نسبة هيكل رأس المال:** تعبر هذه النسبة عن الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل في هيكل رأس المال، فهي تعتبر مؤشرا للحكم على المخاطر المالية، وتحسب بالعلاقة:

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \frac{\text{القروض طويلة الأجل}}{\text{مجموع هيكل رأس المال}}.$$

[1] منير إبراهيم هندي ،**الإدارة المالية ، مدخل تحليلي معاصر** ، الطبعة 6 ، المكتب الحديث ، مصر ، 2006 ، ص 88 – 89 .

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن التحليل المالي هو عملية تحويل الكم الهائل من بيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تعتمد عليا الإدارة في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة تستخدم كأساس لاتخاذ القرارات المالية ووضع الخطط المستقبلية. يهدف التحليل المالي إلى إعطاء صورة دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة من خلال اكتشاف نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف ومعالجتها.على الإدارة المالية إتباع منهجية مناسبة لنجاح عملية التحليل المالي .

الفصل الثاني :
مفاهيم أساسية حول الأداء المالي.

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي.

تمهيد:

إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه كل المؤسسات والمنظمات على اختلاف مستوياتها وإمكانياتها، هو تحقيق جميع الأهداف التي قامت من أجلها هذه المؤسسة وبمعدلات عالية من الفعالية والكفاءة في العمل.

ويمثل عنصر الأداءالمقاييس الأساسية للحكم على فعالية الأفراد والمؤسسات ، ويستخدم لإبراز نقاط القوة والضعف في الأفراد والجماعات والمؤسسات ، زيادة على ذلك يمكن إن تصلح تقييمات لأداء كأساس للحوافز والعقاب والتغيير والتطوير ، ولأجراء تغييرات في تركيبة المؤسسة وكذلك تصميم الوظائف .

لهذا تم تقسيم هذا الفصل لثلاث مباحث :

المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي.

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: أثر التحليل المالي على الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي:

يعتبر الأداء المالي مفهوما جوهريا وهاما بالنسب المؤسسات الاقتصادية فمن خلاله يتم تحديد درجة تنظيم المؤسسة، كما شغل أداء المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات الكثير من الاقتصاديين للمجتمع. وفي هذا المبحث تم تسليط الضوء على مفهوم الأداء المالي وكذا أهميته وأهدافه ومعايير الأداء المالي .

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي.

للأداء المالي عدة تعاريف نذكر منها :

يعرف الأداء المالي على أنه استخدام مؤشرات مالية لقياس مدة انجاز الأهداف ، ويعبر الأداء المالي على أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها هذه المؤسسات ، وسيساهم في إتاحة الموارد المالية والتزويد بالفرص الاستثمارية في ميادين الأداء المختلفة . [1]

ويعرف الأداء المالي حسب serge Everaert على أنه يعني تسليط الضوء على العوامل التالية:

- العوامل في المرودية المالية .
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على الأموال الخاصة .
- مدى تغطية مستوى النشاط الاستغلالي للمصاريف العامة . [2]

وبصفة عامة يمكن القول أن الأداء المالي هو عبارة عن تحقيق الأهداف ذات الطابع المالي في المؤسسة والتي تمكن من تحقيق هامش أمان لمواجهة المستقبل والتصدي للمخاطر والصعوبات المالية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي.

أولا: أهمية الأداءالمالي.

تتمثل أهمية دراسة الأداء المالي في : [3]

- متابعة ومعرفة نشاط المنشأة وطبيعته .
- متابعة ومعرفة بالظروف المالية والاقتصادية المحيطة.
- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.
- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية .

---

[1] محمد محمود الخطيب ، **الأداء المالي وأثره على عوائده أسهم الشركات** ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 45 .

[2] دادان عبد الغني ، **قراءة في الأداء المالي والقيمو في لبمؤسسة الإقتصادية** ، مجلة البحث ، جامعة ورقلة ، العدد 4 ، ص 41 .

[3] هندي منير إبراهيم ، **إدارة البنوك التجارية** ، الاسكندرية ن المكتب العربي الحديث ، 1989 ، ص 25 .

- الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن استخدامها لتحديد قوة المنشأة وضعفها.
- يؤدي التحليل المالي إلى تعظيم قيمة المنشأة أي تعظيم قيمة أسهم المنشأة في السوق من خلال قيامها بتشخيص إيجابيات (نقاط القوة) وسلبيات (نقاط الضعف) أدائها الماضي لغرض تعزيز الايجابيات والمعالجة.

ثانيا : أهداف الأداء المالي .

يشمل الأداء المالي على مجموعة من الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها والتي يمكن حصرها فيما يلي :[1]

- التوازن المالي.
- المردودية .
- نمو المؤسسة.
- السيولة.
- توازن الهيكل المالي .
- مساعدة المستثمر في متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة.
- مساعدة المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة تفسيرا البيانات المالي، وفهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.
- ومنه فالهدف الأساسي الأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة وضع القرارات الرشيدة.

المطلب الثالث: معايير الأداء المالي.

تم تمييز أربعة أنواع رئيسية من النسب المعيارية المستخدمة في متابعة تغير النسب المالية للمؤسسة لأن الحكم على طبيعة تغييرها عبر الوقت يعتمد على قابلية المستفدين منها على مقارنتها على معيار معين . والمتمثلة : [2]

1- المعايير التاريخية للمؤسسة : وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية .

[1] محمد محمود الخطيب ص 46 – 48 .

[2] أسعد حميد العلي ، **الإدارة المالية** ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2013 ، ص 78 .

2- المعايير المطلقة وتأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها مرة والنسبة السريعة مرة .

3- المعايير القطاعة : يستفيد المشخص بدرجة كبيرة من المعايير الإقطاعية في رقابة الأداء وهي معايير تمثل متوسط للأداء للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة خاصة وأن المؤسسة تشابه في العديد من الصفات والخصائص داخل نفس القطاع .

4- المعايير المستهدفة : وهي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقها من خلال تنفيذ الخطط وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرو أوجه الابتعاد بين الأداء الفعلي والمخطط وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

المبحث الثاني : ماهية تقييم الأداء المالي .

إن التطرق إلى تقييم الأداؤ المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي يعد مطلبا ضروريا الإحاطة بجوانب الموضوع وسنركز في هذا المبحث على تعريف الأداء المالي ، أهدافه ،وخطواته ، بالاضلفة إلى مقومات الاداء المالي الجيد والعوامل المؤثرة عليه .

المطلب الأول : تقييم الأداء المالي .

يمكن إعطاء عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي منها :[1]

هو التأكد من كافة استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال مدى جودة الأداء واتخاذ القرارات التصحيحية لاعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمؤسسة بما يحقق الأهداف المرجوة منها.

ويعرف كذلك على أنه نشاط تقوم به المؤسسة بغية قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالمعايير المحددة . [2]

وهناك مفهوم آخر يرى بأن تقييم الأداء المالي هو " عملية مرشدة تحصل على مواردها وتنتفع منها لكفاءة و فعالية في سبيل تحقيق أهدافها ، ويركز هذا المفهوم على الكفاءة والفعالية كمعيار للقياس وربطهما بطبيعة هدف عملية التقييم بوصفها مرشدا للنشاط في المؤسسة . [3]

---

[1] عمر تيم جغدين ، **دور استراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2013 ، ص 57 .

[2] عبد الرحمان ثابت ، إدريس جمال الدين المرسي ، **الإدارة الاستراتيجية** ، دار الجامعة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص 423 .

[3] وهيب دنحي ، ص 64 .

من خلال الاطلاع على تعاريف تقييم الأداء المالي نستنتج أن " تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو عبارة عن وصف لوضعيتها المالية الحالية ، وتحديد الاتجاهات التي ستستخدمها بغية الوصول لتحقيق أهدافها المسطرة ، بالاستعانة بالقوائم المالية ، ومدى قدرة المؤسسة في استغلال مواردها المختلفة لتغطية ثروتها" ونلخص في النقاط التالية :

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج بما يسمح بالحكم على الفعالية .
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على ذلك .

المطلب الثاني : أهداف تقييم الأداء المالي .

يشمل تقييم الأداء المالي على مجموعة من الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها والتي يمكن حصرها فيما يلي : [1]

1- تقييم النشاط والنتائج :

يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج ، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخذام الأرصدة الوسيطة للتسيير وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة ، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما يلي إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناء على حالات النمو .

2- تحليل الهيكل المالي :

يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساسها في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة ويعتمد في ذلك على مبدأ السيولة والاستحقاقية أو المبدأ الوظيفي المؤسسة والهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون تأثير على قيود التوازن المالي والمردودية والملائمة المالية .....الخ .

3- **تقييم المردودية :**

هي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي تساهم في تحقيقها ، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء المالي حيث يمكن الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها ، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية لتقييم الأداء المالي وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية الرافعة المالية .

[1] يوسف قريشي ، ص 52- 53 .

4- تحليل التدفقات المالية :

يمكن استخدام جدول التدفقات النقدية المالية لتحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض كما يحتوي هذا التحليل على مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الاستراتيجية والمساعدة في تقييم الاسترتاجية المتبناة من طرف المؤسسة .

المطلب الثالث : خطوات تقييم الأداء المالي .

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية : [1]

1- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل ، حيث أن من خطوات الأداء المالي اعداد مجموعة الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلق بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة .

2- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والدفع المالي والتوزيعات ، ويتم اعداد واختيار الادوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي .

3- دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ونقاط الضعف للأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتفوق أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع .

4- وضع التوصيات الملائمة للمعتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها .

المطلب الرابع : مقومات الأداء المالي الجيد والعوامل المؤثرة .

لابد لعملية تقييم الأداء المالي المؤسسة أن تحدد مقومات الأداء المالي الجيد وأن تحدد العوامل المؤثرة فيه :

أولا : مقومات الأداء المالي الجيد.

يمكن الحكم على جودة الأداء المالي من خلال العناصر التالية : [2]

1- **الإدارة الاستراتيجية** : هي بمثابة خطة بعيدة المدى ترتكز على تحليل وضع الشركة من حيث طبيعة العمل والموفق التنافسي والموقع بالسوق وتحديد أهدافها المستقبلية .

[1] محمد محمود الخطيب ، ص 51- 52 .

[2] محمد محمود الخطيب مرجع سابق ذكره ص 51- 52,

2- الشفافية: تعني تقديم صورة حقيقية لكل مايحدث وأن يتصف المقيم أو المحلل بالعدل وأن يتحلى عند قيلمه بعمله بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة في أدائه لواجباته ، وأن يتجرد من المصالح الشخصية ،وأن لايخضع حكمة لآراء الآخرين ، وأن لايقوم عن علم بتقديم المعلموات على غير حقيقتها، لكي لاتهدد موضوعية عمله .

3- إقرار مبدأ المساءلة الفعالة : وتعني إمكان تقييم وتقدير أعمار الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامها بتنفيذ المهمات التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين بالمؤسسة ، وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال ومدى نجاعتهم في تنفيذها .

4- وجود النظم المحاسبية : وهي نظام يهتم بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة في شكل قوائم مالية إلى أصحاب المصالح بغية اتخاذ القرارات المناسبة ، حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل ، إلى الأطراف المستفيدة منها من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار .

ثانيا : العوامل المؤثرة في الأداء المالي .

هناك عدة عوامل داخلية إدارة وفنية ومؤثرة على الأداء المالي والتي سنخلصها فيما يلي : [1]

1- **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء الوعاء أو الإيطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها ، حيث يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالاضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار الأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة .

المناخ التنظيمي: هو شفافية التنظيم واتخاذ القرار بأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة ومهامها ونشاطها مع ارتباطها بالأداء ، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءة من الباحثين الإدارية و المالية ، وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة .

3- التكنولوجيا: هي الأساليب والمهارات المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة ، والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات .فعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها.

[1] نصر الدين بن نذير ، أيوب شملال ، **لوحة القيادة كأداة لتقنية الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول ، حول مداخلة التسيير كآلية لحكومة المؤسسات وتفعيل الإبداع ، جامعة البليدة 2 ، ص 9 .

وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطر بإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية .

4- للحجم : يقصد بالحجم تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم . وقد أجرين دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية .

المبحث الثالث : أثر التحليل المالي على الأداء المالي للمؤسسة .

لإبراز دور التحليل المالي في تفعيل الأداء المالي للمؤسسة تطرقنا في مبحثنا هذا إلى كيفية استخدام أدوات التحليل المالي المستقبلي، ودور النسب المالية في الكشف عن الاداء المالي ، وتطرقنا أيضا إلى أثر التحليل المالي في تقييم الأداء .

المطلب الأول : استخدام التحليل المالي في التنبؤات والتوقع بالأداء المستقبلي .

يتضمن التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها والتي يجري إعدادها وعرضها وفق قواعد وأسس محددة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبمساعدة بيانات أخرى إضافية في ضوء اعتبارات معينة ولأغراض محددة مثل تقييم الأداء للمنشأة أو لأحد أنشطتها.

وقد كان التحليل المالي يستهدف تقويم الأداء أولا وأخيرا، كان التقويم شاملا للمنشأة كلها أو بعضها (لتحليل السيولة أو تقييم الربحية وهكذا.....). أما الآن فقد أصبح العبء الملقى على عاتق المحلل المالي هو – بالإضافة إلى ما سبق – تهيئة المناخ لترشيد القرارات عن طريق توفير المعلومات المفيدة والملائمة، وبالتالي أضحى التحليل المالي لا يقتصر على استخدام البيانات المحاسبية لتقويم الأداء الماضي فحسب ، وإنما امتد ليشمل المساعدة في تخطيط أوجه النشاط في المستقبل والعمل على تقييم الأداء المخطط واتخاذ الإجراءات الرقابية التي تؤدي إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للحد والوقاية منها .

وحتى يحقق التحليل المالي الغرض المرجو منه فإن الأمر يقتضي ويتطلب إحاطة المحلل المالي بعديد من الاعتبارات والمشاكل التي تجعله مدركا للمدى الذي يمكن أن يذهب إليه في اعتماد على أدوات التحليل المالي في استخلاص نتائج التقويم للأداء في الماضي في المستقبل .

ويعتمد التنبؤ بالأداء المستقبلي على أهمية توفير معلومات مالية مستقبلية وذلك باستخدام أساليب ونماذج كمية متقدمة من جهة على تحليل نتائج كل من التحليل الاقتصادي وتحليل الصناعة والتحليل المالي على مستوى الشركة ، ومن جهة أخرى على إعداد نموذج يحاكي المتغيرات والمقاييس المختلفة التي تمثل واقع الشركة باستخدام الحاسب الآلي يتم اختيار النموذج وتحليل النتائج وتكرار التجارب عدة مرات حتى يمكن التعرف على المخرجات ونتائج القروض والسياسات الموضوعية ويعرف ذلك النموذج بالمحاكاة ، حيث أشارت الدراسات المختلفة إلى نجاح استخدامه في مجال إعداد التنبؤات المالية وإعداد التقارير المالية المستقبلية .

تعتبر المحاكاة منهج عام لحل المشاكل حيث يتضمن إطار للعمل يتناول مجموعة من المشاكل التي تواجه أحد النظم ، ويتضمن مجموعة من الأساليب والطرق والنماذج بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف العامة ، ولا شك فإن تطوير منهج المحاكاة يعتبر إلى حد كبير فن أكثر منه علم .

يبدأ منهج المحاكاة عادة ببناء نموذج رياضي يرتكز على تمثيل الخصائص الأساسية للنظام الحقيقي،بحيث يعطي الإدارة تطورا وضحا عن المتغيرات الرئيسية والمتداخلة والمتبادلة التأثير ، مما يمكن معه في نهاية استخلاص النتائج التي تكفل اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة .

يعتمد منهج المحاكاة على إجراء التجارب باستخدام الحاسب الإلكتروني على نماذج رياضية تقوم بوصف سلوك المتغيرات داخل نظام ذو علاقات متشابكة ومعقدة بهدف اختيار السياسات والفروض وتقويم الخطط ومستوى الأداء خلال فترات زمنية متعددة ، ولاشك فإن خاصية التجريب هي أهم ما يميز منهج المحاكاة من غيره من المناهج أو الأساليب الأخرى لبحوث العمليات والتي تعتمد في حل نماذجها على استخدام الأساس التحليلي وليس الأساس التجريبي .

وقد أثيرت تساؤلات كثيرة حول أسباب الاستخدام المتزايد لهذا النموذج ، وما هي منطقيته بوجه عام؟ ويرد على ذلك بأن نماذج المحاكاة ونماذج بحوث العمليات يمكن اعتبارها بدائل لإصلاح الإدارة الجيدة ، وبتعبير آخر فإن الإجابة على كافة التساؤلات يمكن قصرها على كلمتين فقط هما مايحدث ...لو ؟

وقد تم الإشارة إلى أهمية استخدام ذلك النموذج على النحو التالي :

لا يمكن اعتبار التخطيط بمثابة علم دقيق ، حيث يعتبر بمثابة مخاطرة مجازفة نحو المجهول،والمستقبل يعتبر هدف متحرك ديناميكي ، ويمكن للحاسب الالكتروني المساهمة في تحسين الأهداف ، وجوهر ذلك النموذج هو مساعدة الإدارة على مواجهة ظروف عدم التأكد .

وتتميز هذه النماذج بأنها ذات طبيعة محاسبية أكثر منها تمويلية ويرجع ذلك إلى مايلي :

- أن معظم نماذج المحاكاة المنشأة تتضمن وجهة نظر المحاسب حيث أنها مصممة بهدف التنبؤ بقوائم محاسبية ، كما أن معدلاتها تعتمد أساسا على أعراف محاسبة تستخدمها الشركة .
- أن نماذج محاكاة المنشأة لاتنتج قرارات مالية مثلى ، حيث أنها تسفر عن عدة بدائل جديرة بالدراسة ولاعتبار وتترك للمستخدم اختيار افضل استراتيجية أو سياسية مالية .

هذا وقد تم تطوير نماذج محاكاة المنشأة عن طريق الممارسين وليس عن طريق الباحثين ، وعلى وجه الدقة فإن المحاسبين كانوا القوى المحركة وراء استخدام هذه النماذج ، ويمكن ابراز أهم الفوائد التي يحصل عليها مستخدمي نماذج محاكاة المنشأة على النحو التالي :

- يوفر هذا النموذج للمنشأة الوسيلة المرتبطة بتطوير الخطط طويلة الأجل ، واختيار آثار استراتيجيات التخطيط المتعددة ، إعداد خطط أرباح قصيرة الأجل وقياس أثر الظروف المتغيرة على الجوانب المختلفة للمنشأة .
- يوفر نموذج محاكاة المنشأة للمستخدمين فوائد متعددة تتمثل فيما يلي :
- المقدرة اكتشاف البدائل .
- اتخاذ القرار بشكل أكثر جودة .
- التخطيط بصورة أكثر فعالية .
- الفهم الجيد للمنشأة
- توفير المعلومات في توقيت مناسب .
- تقديم تنبؤات أكثر مرونة .
- يصف نموذج محاكاة المنشأة العلاقات المتداخلة المعقدة والمتبادلة التأثير التي توجد بين أنشطة المؤسسة في صورة علاقات رياضية ومنطقية.
- تتبع الفوائد الرئيسية من استخدام نموذج محاكاة المنشأة من خلال مقدرته على إجراء تجارب ماذا يحدث ....لو ؟ وبتعبير أدق يتم دراسة الأسئلة والإجابة عليها .

ماذا يحدث لو ارتفعت أسعار المواد الخام بنسبة 10 أو 20 % ؟ ماذا يحدث لو انخفض الدخل القومي بمقدار 2 % ؟ ماذا يحدث لو أدخل المنافسين منتوج جديد ؟ ماذا يحدث لو تم التخفيف من بعض القوانين والتعليمات الحكومية .

- يمكن استخدام نموذج محاكاة المنشأة في بناء قاعدة بيانات كافية تشمل مدى واسع من البيانات لتخزين كافة قيم المتغيرات سواء الحالية أو المتوقعة داخل حاسوب الإلكتروني ، وتتضمن هذه البيانات بيانات داخلية تاريخية عن التكاليف وبيانات تاريخية عن المبيعات والمخزون والإنتاج والإنتاجية ، بالإضافة إلى البيانات خارجية عن الدخل القومي ، معدلات التضخم .
- استخدام نموذج محاكاة المنشأة بهدف اتخاذ القرارات يوفر وسيلة مناسبة لترشيد إدارة المنشأة بنوعية وطبيعة المتغيرات التي تؤثر في مستويات الأداء.
- تبرز أهمية استخدام نموذج محاكاة المنشأة في مقدرته الكبيرة في التعامل مع المشاكل الصعبة والمعقدة والتي تتميز بكثرة متغيراتها الخارجية ، فضلا عن التعامل المرن مع مختلف المعادلات سواء التعريفية (المستويات) أو التجريبية أو السلوكية .
- يمكن استخدام نموذج محاكاة المنشأة من إجراء نوعين من التجارب أولها محاكاة تاريخية وثانيها محاكاة تنبؤية، تهدف المحاكاة التاريخية إلى التعرف على ماذا يحث لأداء المنشأة في المستقبل في حالة الاستمرار في اتباع السياسات الحالية بوجه عام ، وهذا النوع من المحاكاة يعتبر وسيلة لتقييم الأداء في

المستقبل يدلا من الإنتظار حتى يتم الحصول على بيانات ، ومن جهة أخرى يمكن إجراء محاكاة تنبؤية بقصد بتقديم الحلول .

- يساعد نموذج محاكاة المنشأة على التغلب على أوجه الضعف الذي يشوب استخدام نماذج الموازنة ، حيث تعتبر الموازنة أداة غير فعالة في توفير المعلومات التي تتعلق بالأحداث المتوقعة ، حيث تنحصر وظيفتها في تحديد الإيرادات والتكاليف المتوقعة لمستوى النشاط المفترض ، دون تحديد مايجب أن يكون عليه هذا المستوى بالإضافة إلى ذلك لأن الموازنة لا توفر المعلومات المرتبطة ببدائل استخدام الموارد المتاحة وتأثيرها على أداء المنشأة .

المطلب الثاني : النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي .

تعتبر النسب المالية واحدة من أدوات التحليل المالي والتي تعتمد لتحليل المركز المالي للمنشأة وربحيتها،ومما لاشك فيه استخدام النسب المالية لأغراض تقييم أداء المنشأة أو تحليل مركزها الإئتماني قد أصبح من الأمور المألوفة والواسعة الإنتشار .

- إن أسهل طريقة وأسرعها لإختبار الأداء المالي للمنشأة يكون من خلال النسب المالية ، حيث أن هذه النسب تمكن مالك المنشأة من مقارنة أدائها مع أداء المنشآت ضمن نفس القطاع وتشخيص أي مشاكل مالية يمكن أن تحصل بشكل طارئ .ذ
- ينبغي عند القيام بالتحليل المالي الاستغناء عن النسب المالية التي لاتؤدي إلى تقديم معلومات في المستقبل .

ويقسم كتاب المالية هذه النسب والمؤشرات المالية إلى مجاميع تركز كل منها على جانب معين كما هو موضح :

1. **نسب السيولة :** وتستخدم لقياس قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل ، فإذا كان لدى المنشأة نقد كاف أو موجودات تمتلك القدرة على التحول إلى النقد بسهولة فلن تحصل لديها مشكلة عند دفع مطلوباتها وتوجد فيها نسبتان أساسيتان لقياس السيولة هما : التداول ونسبة السيولة السريعة .
2. **نسب النشاط أو إدارة الأصول :** وهي تشير إلى مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها لتوليد العوائد بواسطة المبيعات المتحققة لأنواع مختلفة من الموجودات للوصول إلى مدى سرعة بيع المنشأة لموجوداتها ، وهناك عدد من المؤشرات المستخدمة في قياس النشاط هي : دوران المخزون ، مدة البيع،مدة التحصيل ، دوران رأس المال ، دوران الأصول الثابتة ، دوران مجموع الأصول (الموجودات) .
3. **نسب الرافعة أو إدارة المديونية :** وتشير إلى درجة تمويل المنشأة من خلال المديونية ، إن نجاح المنشأة في استخدام التمويل بالمديونية بدلا من التمويل الممتلك يعني قدرة الإدارة على زيادة العائد

لحملة الأسهم ، ومن المؤشرات المستخدمة لهذه النسب هي : مجموع الديون إلى مجموع الموجودات ونسبة المديونية إلى رأس المالي الكلي .

4. **نسب الربحية** : وهي تقييم كفاءة وفعالية المنشأة في توليد الأرباح ، تلك الأرباح التي تكون ذات علاقة ببعض الأسس مثل المبيعات ، الموجودات ،وحق الملكية ، وإذا لم تحصل المنشأة على ربح كافي فإن بقائها الطويل الأجل سيكون مهددا ، أما المؤشرات المستخدمة لقياس هذه النسب هي هامش الربح الصافي من المبيعات العائد على الاستثمار ، العائد على حق الملكية وربحية السهم الواحد .
5. **نسب التقويم** : وهي النسب التي ترفع القيمة السوقية لأسهم المنشأة ، وترتبط أسعار اسهم المنشأة بإراداتها وبالقيمة الدفترية لسهم الواحد ، ولهذه النسب عدد من المؤشرات منها : سعر السهم إلى أرباح السهم العادي الواحد ، القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية .
6. **نسبة النمو** : وتقيس نمو المؤسسة في إطار نمو الإقتصاد الوطني ، متمثلا بنمو الدخل القومي أو الناتج القومي الإجمالي أو نمو القطاع الذي تعمل فيه المنشأة ومن المؤشرات المستخدمة (نمو المبيعات الصافية ، نمو الدخل الصافين نمو الأرباح للسهم العادي الواحد ، نمو مقسوم الأرباح لسهم العادي الواحد).

المطلب الثالث : تقييم أثر أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي .

" **التحليل المالي والمؤشرات المالية** "

بما أن التحليل المالي هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على المعلومات ذات مصداقية ودقة تستعمل في عملية إتخاذ القرار وتقييم الأداء حاضرا في الماضي ومستقبلا تفادا للإنحرافات وتصحيح الأخطاء ومن أجل تحقيق هذا الهدف يتطلب الأمر منهجية العلمية وإستنادا على مقومات ومبادئ للتحليل منها :

- التحديد الواضح لأهداف التحليل .
- التحديد الواضح لفترة المالية التي يشتملها .
- حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لاتكفي للحصول على الحكم المطلق .
- التحديد الواضح للمعلومات التي يحتاجها إليها .
- إختيار الأسلوب المناسب للتحليل سواء كانت تحليل المؤشرات أو تحليل بإستخدام النسب .....إلخ.

ومن أهم أدوات التحليل المالي نجد تحليل النسب (سيولة، نشاط،ربحية ، سوق ، رفع مالي ....إلخ) أين تتم فيه مقارنة الأرقام في القوائم المالية التي تربطها السببية ببعضها وتكون حصيلة هذه المقارنة نسبة مالية تمكن المحلل المالي من إستخدامها كمؤشرات في تقييم أداء المؤسسة وأوجه نشاطها المختلفة , ومن أهم إستخدمات هذه المؤشرات نجد أن :

- نسب السيولة أداة لتقييم المركز الإئتماني للمؤسسة والمعبر عن مدى قدرتها على الوفاء بالإلتزاماتها قصيرة الأجل .
- نسب نشاط تقيس مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها وإلتزاماتها أي قدرة المؤسسة على تحويل حاجات الميزانية إلى مبالغ نقدية وتستخدم لتقييم المتعلق بالمركز المالي قصير الأجل أي مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في إقتناء الموجودات ومن ثما قدرتها في الإستخدام الأمثل للموجودات أي دراسة فترات الأداء المالي التشغيلي وكفائته حول المؤسسة .
- نسب الربحية : إذ تهتم بقياس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية .
- نسب الرفع المالي : توضح القدرة على تقييم الهيكل التمويلي للمؤسسة من حيث درجة الإعتماد على مصادر التمويل الداخلية أو الخارجية .
- نسب السوق : تطلع بقياس تأثير أداء المؤسسة على أسعار الأسهم العادية في السوق ويمكن توضيح علاقة بعض النسب المالية بأداء المؤسسة في الجدول المالي :

الجدول رقم (1-2): النسب المالية

المجموعة	مسمى النسبة	علاقة المؤشر بالتقييم
✓ نسبة السيولة .	- نسبة التداول . - نسب التداول السريع . - نسبة النقدية .	- أداة لتقييم المركز الإئتماني للمؤسسة .
	- رأس المال العامل .	- مؤشر لكفاءة الإدارة .
	- فترة تغطية النقدية .	- رصد الفترة اللازمة للتمويل .
	- فترة التمويل الذاتي .	- درجة الإحتياط ويقارن بالنسبة السابقة .
✓ نسب النشاط .	- معدلات دوران الموجودات والمعلومات المتداولة (معدل دوران الذمم المالية ومعدل دوران المخزون ومتوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون) . - معدل دوران الذمم الدائنة . - معدل دوران صافي رأس	- كفاءة إدارة الإئتمان (فعالية سياسات الإئتمان والتحليل) . - كفاءة إدارة المخزون . - مدى تحقيق الملائمة بين البيع والشراء . - كفاءة إستخدام رأس المال العامل في تحقيق المبيعات .

	المال العامل . - معدل دوران الموجودات طويلة الأجل . - معدل دوران الموجودات العاملة والملموسة . - معدل دوران العملاء .	- تقيس كفاءة الإدارة في استغلال موجداتها الثابتة لتحقيق العائد الأقصى . - قدرة المؤسسة على التحصيل .
✓ نسبة الربحية	- نسبة مجمل الربح (قدرة المؤسسة على إدارة التكاليف) . - نسبة صافي الربح (قياس مدى مساهمة الأصول في الربحية).	- قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية .
✓ الرفع المالي	- نسب المديونية (درجة التمويل الخارجي في هيكل المؤسسة) . - صافي الربح / العوائد (قدرة سداد الفوائد من الربح) . - نسبة تغطية الأصول على تسديد الدين .	- مدى إعتماد المؤسسة في تمويل إستثمراتها على (تقييم الهيكل التمويلي للمؤسسة) .
✓ نسب السوق	- عائد السهم . - سعر السهم إلى الربح المحقق . - نسب توزيع الأرباح .	يقيس تأثير أداء المؤسسة على أسعار الأسهم إستنادا إلى الهدف العام للإدارة (تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية).

المصدر : تحليل النسب المالية MAWDO3.COM تاريخ التصفح 2022/05/07 على الساعة 13:22 .

خلاصة الفصل :

من خلال ماجاء في هذا الفصل فقد حاولنا التطرق إلى مفاهيم الأساسية حول الأداء وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية حيث تم التعرض للمبحث الأول إلى نبذة تاريخية للأداء ثم تحديد مفهومه ، حيث عرف بالكفاءة (تحقيق النتائج بأقل التكاليف) والفعالية (القدرة على بلوغ الأهداف المسطرة) ثم تحديد مجالاته وأنواعه معتمدين في ذلك على معيار المصدر ، معيار الشمولية ، المعيار الوظيفي ، معيار الطبيعة ، وبعدها هذا تطرقنا إلى مفهوم الأداء المالي وأهميته وأهم معاييره .

أما فيما يخص المبحث الثاني فقد خصص لتقييم الأداء المالي حيث تم التطرق فيه أولا إلى مفهوم تقييم الأداء المالي ، وثانيا إلى أهداف تقييمه ، وثالثا إلى خطوات تقييمه ورابعا إلى مقومات الأداء المالي الجيد والعوامل المؤثرة فيه .

وفي المبحث الثالث حاولنا إبراز أثر التحليل المالي للمؤسسة وذللك من خلال تبيان كيفية استخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ والتوقع بالأداء المالي المستقبلي ثم تحديد دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي ، وفي الختام ثم التطرق إلى تقييم أثر أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي .

يمكن تلخيص أهم النقاط والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا المبحث فيما يلي :

- عملية تقييم الأداء المالي عملية بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسة وذلك نظرا لدورها الفعال في الكشف عن الإختلالات في العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة .
- عند تقييم الأداء المالي بإستخدام أدوات التحليل المالي يعطي صورة حقيقية للوضع المالي للمؤسسة .

أدوات التحليل المالي تساعد المؤسسة على تقييم أدائها المالي سابقا وحاليا والتنبؤ به مستقبلا الأمر الذي يمكنها من إتخاذ الإستراتيجية المالية المثلى والاستخدام الكفؤ لمواردها واتخاذ القرارات المناسبة .

الفصل الثالث :
دراسة تطبيقية
لمؤسسة الأثاث
والبناء شركة تحويل
المعادن سابقا

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لمؤسسة الأثاث والبناء وشركة تحويل المعادن سابقا .

تمهيد :

تهدف كل مؤسسة إقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدماتية بشكل رئيسي إن تحقيق الربح من خلال استغلال الأمثل للموارد المتاحة ، وذلك من أجل الحفاظ على بقائها أو إستمراريتها وتحقيق وضعية مالية مريحة ، ولهذا وجب على كل مؤسسة تقييم أدائها من خلال الإعتماد على تقنيات التحليل المالي ، ومن بين هذه المؤسسات مؤسسة الأثاث والبناء المعدني والتي هي محل الدراسة ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : البطاقة الفنية لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني .

المبحث الثاني : عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات الميدانية .

المبحث الأول : البطاقة الفنية لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني .

يتضمن هذا المبحث تقديم لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني التي هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري الواقعة بخميس مليانة .

للإيضاح أكثر عنها والوضائف التي تقوم بها سنقوم بإعطاء تعريف لها وبتاريخها وعدد موظفيها وأهدافها والموقع الجغرافي ونقوم بدراسة هيكلها التنظيمي .

المطلب الأول : نشأة المؤسسة .

1. لمحة تاريخية عن مؤسسة الأثاث والبناء المعدني :

بدأت هذه المؤسسة كوحدة واحدة متمثلة في ورشة تقوم بأعمال السباكة التي يعود تاريخها المخطط الرباعي الأول بأمر 3869 المؤرخ 25 /1979/01 ثم تطورت الفكرة إلى إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بناء على المرسوم الوزاري رقم 4964/ م ع و م والمؤرخ في 1979/05/26 والمنفذ للمداولة المؤرخة في 1975/04/29 للمجلس الشعبي الولائي الشلف المتضمن إنشاء مؤسسة تحويل المعادن بخميس مليانة ثم القرار الوزاري DELU46/91 المؤرخ في 1976/09/28 والمحدد لشروط نشأة وتنظيم عمل المؤسسة وحدد نشاطها بفرع الصناعات الثقيلة ذات الأسهم المختصر SOTRAEMET .

2. تعريف بمؤسسة الأثاث والبناء المعدني :

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري ، وهي من أهم الشركات المنشأة من طرف ولاية عين الدفلى ، مقرها خميس مليانة المؤسسة ذات أسهم رأس مالها يقدرب:35004000000 أما نشاط المؤسسة يقتصر على الصناعات الثقيلة .فهي تقوم بتزويد المنطقة والمناطق المجاورة للولاية بكل الوسائل الخاصة بالقطعات التالية :

- القطاع العمومي : الخاص بإصلاح الطرق ، والذي يلقى اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة .
- القطاع الفلاحي : بحيث معظم منتجات هذه المؤسسة تنصب في هذا القطاع نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في الإقتصاد .
- القطاع السكني : نسبة استفادة هذا القطاع من منتجات المؤسسة أقل مقارنة بالقطاع الأول .

بلغ عدد عمالها خلال شهر فيفري 2022 ، 62 موزعا كما يلي :

- مجموع عقود العمل غير محددة في المدة CDI : 55 .
- مجموع عقود العمل محددة المدة CDD : 3 .
- مجموع عقود العمل المدعمة CTA : 00 .
- مجموع الأفراد الغير مصنفة : 4 .

الجدولرقم (1-3): الحالة الرقمية للمستخدمين لشهر فيفري 2022

RE'CAP DES EFFECTIFS PAR TYPEDE CONTRAL

AU MOIS DE REVRIER 2022 .

FILIALE : DIVINDUS MCM.

DG FILIALE UNITE'	CD1		SOUS TOTAL (1)	CCD		SOUS TOTAL (2)	DAIP		SOUS TOTAL (3)	CTA		SOUS TOTAL (4)	TOTAL CDI-CDD- DAIP-CTA		SOUS TOTAL (5)	APPRENTIS		SOUS TOTAL (6)	TOTAL GE'NE'RAL (5)=(6)
	FEMININ	MASCULIN		FEMININ	MASCULIN		FEMININ	MASCULIN		FEMININ	MASCULIN		FEMININ	MASCULIN		FEMININ	MASCULIN		
DG FILIALE			0			0			0			0	0	0	0			0	0
Unité 1			0			0			0			0	0	0	0			0	0
Unité 2			0			0			0			0	0	0	0			0	0
Unité 3			0			0			0			0	0	0	0			0	0
Unité 4			0			0			0			0	0	0	0			0	0
Unité 5			0			0			0			0	0	0	0			0	0
Unité 6			0			0			0			0	0	0	0			0	0
EX SOTRAMET	7	7	55	1	2	3			0			0	0	0	0			0	0
TOTAL GE'NE'RAL	48	48	55	1	2	3	0	0	0	0	0	0	8	50	58	3	1	4	62

NB : le canevas doit être renseigne et transmis sous ce format (Excel)

الموقع الجغرافي : تقع مؤسسة تحويل المعادن بمدينة خميس مليانة التابعة لولاية عين الدفلى ، يحدها شمالا خط السكة الحديدية شرق غرب الرابط بين عين الدفلى وخميس مليانة ، البليدة والجزائر مما يساهم في نقل المنتجات وتزويد معضم ولايات الوطن ، كما يحدها من الغرب مصنع الأدوية من شرق مؤسسة صباغة المواد الحمراء .

تتربع المؤسسة على مساحة تقدر ب 27800 منها 8554 مغطاة والباقي شاغرة . أهم مافيها : مكاتب إدارية ، ورشات الإنتاج ، حظيرة للشاحنات والسيارات . .....

المطلب الثاني : أهداف مؤسسة الأثاث والبناء المعدني .

من المعروف أن كل مؤسسة تعمل على تسطير مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها والوصول إليها ، وهذا من أجل تنمية نشاطاتها ، ومؤسسة الأثاث والبناء المعدني كغيرها من المؤسسات لديها مجموعة من الأهداف فهي كالآتي:

- تسيير وتنمية نشاطاتها الإنتاجية .
- ضمان بيع منتجاتها في إطار الأهداف المسطرة والالتزام بتعهداتها .
- ضمان التموين للتمكن من توفير الموارد الضرورية للإنتاج .
- التعاون مع الهياكل والمؤسسات التي لها علاقة بصناعة وتحويل المعادن وذلك من أجل تحقيق جودة أكبر للإنتاج .

- إعداد برامج تموين على ضوء احتياجات الزبائن .
- توسيع شبكة المنتجات الموزعة .
- تحقيق أقصى الأرباح أي مضاعفة رقم الأعمال .
- المساهمة في تموين الشركات لإنجاز مباني تحتية على المستوى الوطني .

المطلب الثالث : البنية التنظيمية لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني .

1- الهيكل التنظيمي مؤسسة الأثاث والبناء المعدني :

يشمل الهيكل التنظيمي للمؤسسة مختلف المصالح والوضائف المعتمدة من قبل المؤسسة ويرتبط تصميم هذا الهيكل بتحقيق أهدافها الإستراتيجية كما يحدد العلاقة بين مختلف المصالح والأقسام ومرتكز اتخاذ القرار ومركز تنفيذها ويتميز هذا الهيكل بالتغيير المستمر بسبب التحولات الإقتصادية التي تعرف المؤسسة منذ بداية نشاطها وسنوضح مختلف هذه المصالح والوضائف في مخطط شامل .

الشكل رقم(1-3):الهيكل التنضيمي لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني

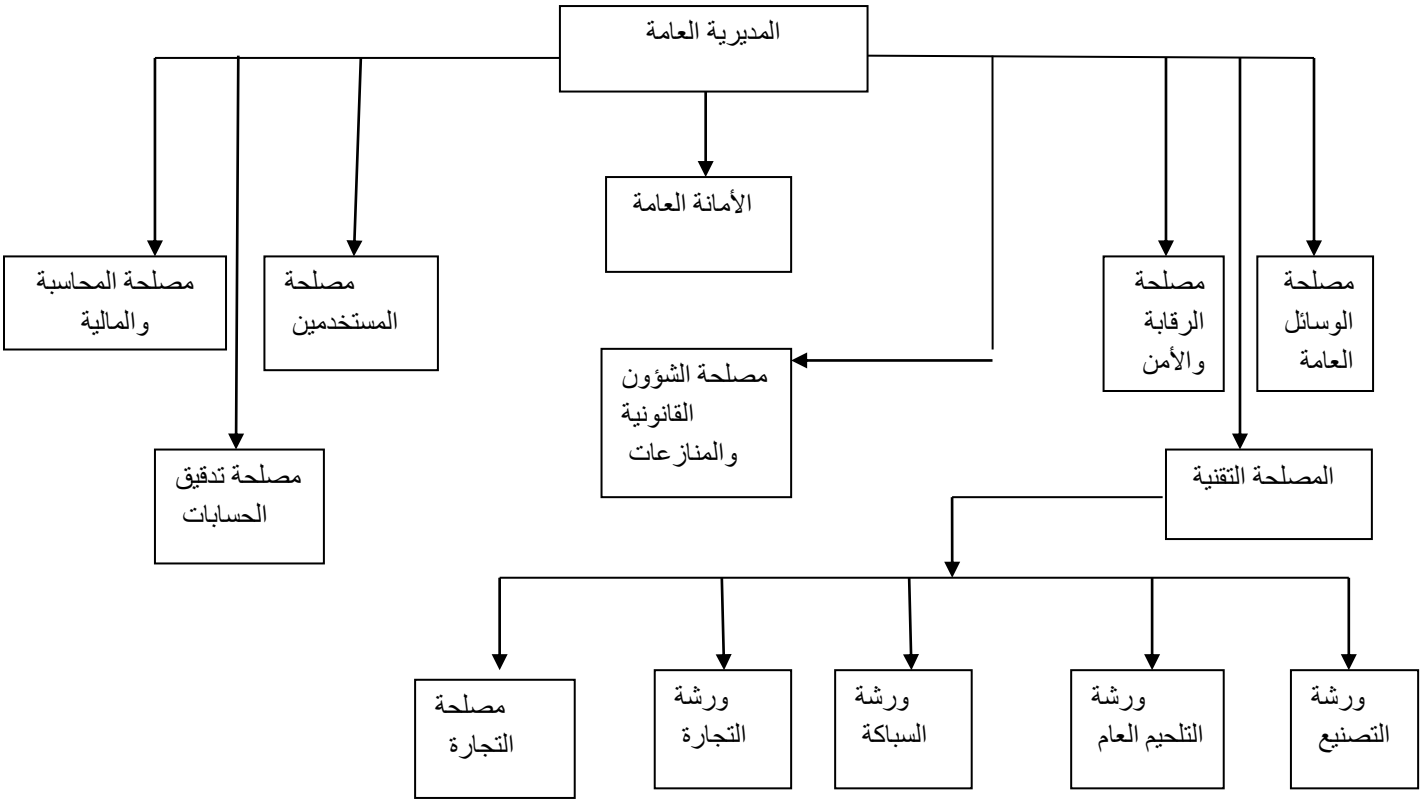

المصدر : مصلحة المالية والمحاسبة لدى مؤسسة الأثاث والبناء المعدني .

يمكن تفصيل الهيكل التنظيمي للمؤسسة كما يلي :

– المديرية العامة : وهي من أهم الأقسام المكونة لإدارة المؤسسة والمحرك الرئيسي لها ، فهي مصدر القرارات التي تسير عليها المؤسسة تتمثل في التنسيق بين المصالح المكونة للمؤسسة .

- **الأمانة العامة:** تقوم بالأعمال الإدارية المتعلقة بالمدير ، كضبط المواعيد ، استقبال وإرسال الوثائق البريد الوارد.
- **مصلحة المحاسبة المالية:** تقوم هذه المصلحة بتقديم الميزانية الختامية الإجمالية وتحرير التقرير المتعلق بالإخراج ، الإدخالات وكذا مراقبة الميزانية .
- **مصلحة المستخدمين:** تحتوي على قسمين مندمجين هما :
- القسم الأول : مصلحة المستخدمين التي تقوم بتسيير ومراقبة الموارد البشرية وكذلك إعداد المخططات التكوينية وتضم هذه المصلحة بدورها كلا من :
- **دائرة المستخدمين:** تظم كل مايتعلق بحقوق وواجبات العمال من أجور ، عطل واحترام القوانين.
- **دائرة الشؤون الإجتماعية:** تقوم بجميع الإجراءات الإجتماعية كالتقاعد والضمان الإجتماعي .
- **دائرة التكوين:** تقوم بتكوين العمال والإطارات وهذا من أجل التطور التكنولوجي .
- **القسم الثاني:** مصلحة المنازعات وتمثل السلطة القانونية للمؤسسة وتقوم بالمهام التالية :
- تمثيل الشركة أمام الهيئات الرسمية (مفتشية العمل) ، أعمال إدارية مع المحاكم (الهيئات القضائية)
- تقديم المعلومات والوثائق للمحامي من قبل المؤسسة ليتكفل بملفات النزاعات القانونية أمام المحاكم .
- إعلام مدير المؤسسة بمستجدات مسيرة الملفات في المحاكم ليتمكن من أخذ القرار المناسب .
- **المصلحة التقنية:** تندرج تحت إدارتها عدة فروع تتمثل في :
- **مصلحة التجارة:** تهتم بالبحث عن زبائن ، وتنسيق وتوجيه العمليات التجارية كالبيع والشراء .
- **ورشة التلحيم العام:** تقوم بالإنتاج نقل العربات نقل النفيات المصنفة .
- **ورشة السباكة:** من ضمن منتجاتها سداد ثقيل للطرقات نوع 850/850 ، سداد خفيف نوع 500/500 ، قضبان مسطحة من نوع 600/600 .
- **ورشة النجارة:** بدأت عملية الإنتاج فيها مؤخرا سنة 1994 من ضمن منتجاتها الأثاث المنزلي بكل أنواعه ، وتعتبر هذه الورشة كممون لورشة السباكة ،إذ تقوم بوضع نماذج خشبية على أساسها يتم إستخراج الشكل النهائي للنموذج في ورشة السباكة ، كما أنها تزود المؤسسة بما تحتاج إليه من طاولات ، كراسي .....
- **مصلحة الوسائل العامة:** نتيجة تغير الهيكل التنظيمي تم دمج مصلحة الوسائل العامة مع مصلحة الحضيرة ، الصيانة والخراطة ، حيث كانت مصنفة ضمن مصلحة الوقاية والأمن في مصلحة واحدة وهي المسؤولة عن عمليات الشراء حيث تعمل على تموين مختلف الورشات بالمواد الأولية اللازمة أما مصلحة الحضيرة والصيانة فهي مكلفة بتجاوز الأخطاء .

- **مصلحة الأمن والصيانة:** يتمثل دورها الأساسي في حماية المؤسسة من جدول تعرض التجهيزات لإتلاف أو السرقة والتحقيق قي القضايا التي تخص المستخدمين والتجهيزات من الأخطار وكذلك تطبيق القوانين الخاصة بالنظافة والأمن ومتابعتها .

المطلب الثالث : ماهية مصلحة المالية والمحاسبة لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني .

تعتبر مصلحة المالية والمحاسبة من أهم الإدارات الموجودة في الوحدة لكونها تساعد على اتخاذ القرارات المهمة فيها لما تقوم به من مهام ووضائف داخل الوحدة وتعتبر الرابط بين المصالحهم وسنحاول في هذا المبحث الإلمام بجميع جوانب هذه المصلحة بغرض التعرف على مهامها وتعريفها وهيكلها التنظيمي .

1- التعريف بمصلحة المالية والمحاسبة في مؤسسة الأثاث والبناء المعدني :

مصلحة المالية والمحاسبة مصلحة مرتبطة بالمؤسسة غير مستقلة ، تعتبر القلب النابض للوحدة تقوم بمختلف العمليات المحاسبية ، تتكون هذه المصلحة من رئيس المصلحة وهو الشخص الوحيد المخول له بإعطاء الأوامر المتعلقة بالمصلحة من إمضاء ومراقبة ، وكذلك المحاسب الرئيسي وهو مكلف بالصندوق ومختلف المصاريف البسيطة كالمصاريف اللازمة للدفع فورا ونقدا ولا تكون قيمة هذا الدفع مرتفعة وكذلك مكلف بأجور العمال ، المكلف بالمالية حيث يرتكز على دراسة الموازنات والقيام بمقارنة الميزانية التقديرية مع الميزانية الحقيقية ، والمكلف بالمحاسبة التحليلية حيث يقوم بدوره بداراسة جميع التكاليف المتعلقة بالعمليات الإنتاجية كتكاليف الإنتاج والشراء وغيره .

2- مهام مصلحة المالية والمحاسبة في مؤسسة الأثاث والبناء المعدني .

تقوم هذه المصلحة بعدة مهام داخل المؤسسة نذكر منها :

- السهر على ضمان السير الحسن لكل العمليات المالية والمحاسبية الخاصة بالمؤسسة .
- المراقبة الدورية للخزينة .
- المراقبة اليومية للمخزون .
- الرقابة على حسابات الزبائن .
- إعداد الميزانية الختامية وكل الجداول المرفقة .
- إعداد ميزانية تقديرية عامة لنشاط الشركاء .
- السهر على تطبيق النضام المحاسبي .

3- الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة في مؤسسة الأثاث والبناء المعدني :

الشكل رقم(2-3):الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية

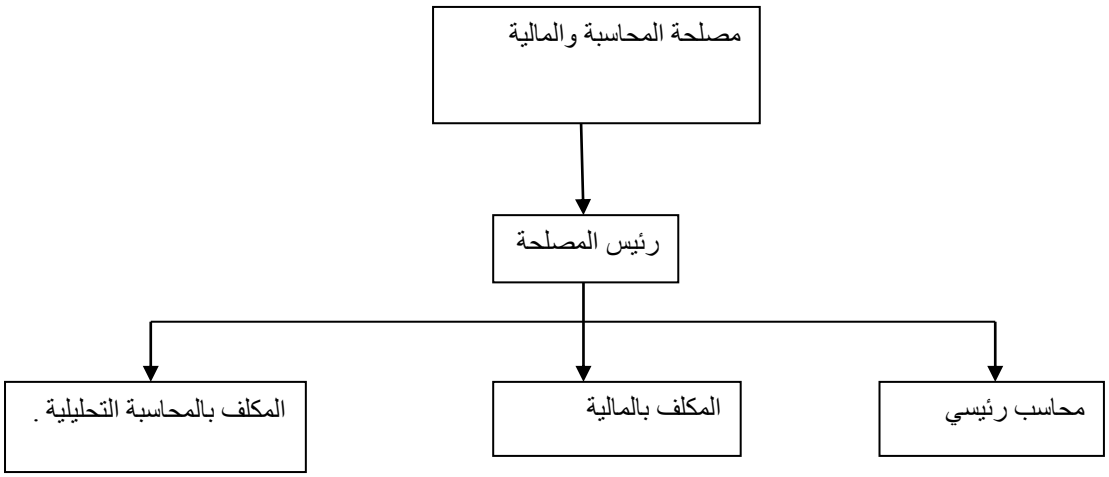

المصدر : مصلحة المالية والمحاسبة في مؤسسة الأثاث والبناء .

يمكن التفصيل في الهيكل للمصلحة كما يلي :

- **رئيس المصلحة** : تتمثل مهمته في الإشراف على كل الوضائف داخل المصلحة ومراقبتها .
- **محاسب الرئيسي** : مهمته برمجة العمليات المختلفة للمؤسسة في جهاز وهو المكلف بالصندوق حيث يقوم بعملية تغطية الديون قصيرة الأجل والمصاريف البسيطة ومكلف كذلك بإعداد أجور العمال والموظفين ومتابعة مايطرأعليها من تعديلات وذلك بالتنسيق مع مختلف المستخدمين .
- **المكلف بالمالية** : تكمن مهمته في مقارنة المعلومات المسجلة في الوثائق ومدى تطابقها وتصحيح الأخطاء مثلا مقارنة فاتورة الشراء ، وصل التسليم ، والسند لأمر .
- **المكلف بالمحاسبة التحليلية** : مهمته القيام بدراسة دقيقة لمعرفة مختلف التكاليف مثل تكاليف الشراء الإنتاج ،وغيرها يجب أن يكون على إطلاع دائم .

من خلال ماتم ذكره عن مؤسسة الأثاث والبناء المعدني نجد أنها مؤسسة تتوفر على العديد من المؤهلات التي تصب في مجالها والتي تجعل منها مؤسسة قوة ومكانة إقتصادية .

فالموقع الجغرافي الذي تتمتع به يساعدها كثيرا في استقطاب زبائن جدد وتصريف منتجاتها كما أن النقطة في صالح المؤسسة والتي تعتبر ميزة تنافسية لها تتمثل في معظم تعاملاتها مع هيآت الدولة ، الجماعة المحلية،كما أن منتجاتها قاعدية يتحتم على العملاء اقتنائها .

المبحث الثاني : تحليل نتائج الدراسة الميدانية .

تم التطرق في هذا المبحث إلى دراسة العناصر التالية : مجتمع وعينة الدراسة ، والأدوات المستخدمة في الدراسة ، بالإضافة إلى عرض وتحليل البيانات وكذا إختبار الفرضيات .

المطلب الأول : مجتمع وعينة الدراسة .

أولا : منهج الدراسة .

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف واقع الأداء المالي ودور التحليل المالي في تحسينه، ومن ثم تحليل هذا الواقع ودراسة خصائصه ، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الإستقرائي الذي يقوم على الإستنتاج العلمي القائم على أساس الملاحظة ، الذي يرتكز على الإطار النظري ونتائج الدراسة الميدانية .

ثانيا : مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين والمحاسبين العاملين في مؤسسة الأثاث والبناء فرع خميس مليانة .

أما بخصوص الطريقة والكيفية التي تم من خلالها حصر حجم عينة الدراسة ، فإن الباحث قام بتحديد مجموع الموظفين العاملين في الإدارة والمدير المالي وكذا المحاسبين المشمولين ضمن عينة الدراسة . حيث بين الجدول الإطار العام لدراسة ومجموع الإستبيانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسب المؤوية من إجمالي عدد الإستبيانات الموزعة .

الجدول رقم (1-3) : الإطار العام للدراسة .

	الإستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة	الإستبانات الخاضعة لتحليل
العدد	15	11	11
النسبة المؤوية	100	73.33	100

المصدر :اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss .

ثالثا : أدوات الدراسة .

قام الباحث بتصميم استبيانة خاصة بالدراسة الحالية وذلك لتعرف على مدى وجود علاقة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة ، وإذ قام الباحث بتطوير هذه الأداة لتغطي الفرضيات التي استندت عليها في دراسة متغيراتها ، وبإستخدام عبارات تقييمية لتحديد إجابات عينة الدراسة،وبعد قراءة مجموعة من الدراسات التي تتناول تحليل وتقييم أداء الإدارات المالية . والاطلاع على بعض المراجع المتخصصة في هذا المجال ، وتتكون الإستبيانة من 4 أجزاء رئيسية هي :

1- **الجزء الأول** : وخصص للتعرف على البيانات الشخصية والوظيفية مثل (النوع الإجتماعي ، العمر،سنوات الخبرة والوظيفة ، المسمى الوظيفي ، التخصص)

2- **الجزء الثاني** : وخصص للعبارات التي تغطي متغير الدراسة الأول وهو التحليل المالي وشمل 6 عبارات .

3- **الجزء الثالث** :وخصص للعبارات التي تغطي متغير الدراسة الثاني وهو الأداء المالي وشمل 6عبارات .

4- **الجزء الرابع** : وخصص للعبارات التي تبين العلاقة بين التحليل المالي والأداء المالي وشمل 6 عبارات .

المطلب الثاني : صدق الأداة وثباتها .

أولا : معامل الثبات :

تم التأكد من مدى صلاحية الإستبيانة الدراسة على الأستاذ المشرف وذلك بإخضاعها لعدة إختبارات منها :

1- قام الباحث بعرض استبيانة الدراسة على الأستاذ المشرف وذلك للتعرف على حكمه عن مدى صدقها الظاهري و المنطقي وعلى مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم بعد ذلك إجراء التعديلات المقترحة قبل توزيعها على عينة الدراسة .

2- قام الباحث بعرض الإستبيانة على بعض الخبراء في مجال المحاسبة في مؤسسة الأثاث والبناء فرع خميس مليانة .

3- قام الباحث بعرض الاستبيانة لاستعمل معامل (كرونباخ ألفا) ومن خلال البرنامج الاحصائي لقياس مدى الإعتمادية وثبات الأداة لقياس الإستبيانة .

وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبيانة حسب معيار كرونباخ ألفا (89.2 %) وهي نسبة مقبولة وذات اعتمادية عالية لنتائج الدراسة الحالية .

الجدول رقم (2-3): قيمة معامل الثبات لمتغيرات الدراسة.

عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
18	% 89.2

المصدر : اعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss.

تم الإعتماد على مقياس ليكرت من خمس درجات وذلك لاختيار مقياس الإستبيانة وتحديد مستوى الموافقة لكل فقرة من فقراته ، وذلك كما هو موضح في الجدول.

الجدول رقم (3-3): اختبار مقياس ليكرت

الرأي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

المصدر : إعداد الطلبة اعتمادا على الدراسات السابقة .

ولغايات تحليل النتائج فقد تم وضع مقياس ترتيبي للأرقام الواردة في المقياس ، وذلك لاعطاء الوسط مدلولها باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية ، كما هو موضح بالجدول.

الجدول رقم (4-3): مقياس لتحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	من 1 إلى 1.79	من 1.8 إلى 2.59	من 2.6 إلى 2.59	من 3.4 إلى 4.19	من 4.2 إلى 5
المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	معدومة	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا
مستوى التقييم	سلبي	سلبي	حيادي	إيجابي	إيجابي

المصدر : من إعداد الطلبة إعتمادا على دراسات السابقة .

ثانيا : الأساليب الإحصائية .

تم الإستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الإجتماعية (spss) لمعالجة البيانات ، وتحديدا فإنه تم إستخدام الأساليب الإحصائية التالية :

1- مقياس النزعة المركزية :

-**الوسط الحسابي mean**:بهدف التعرف على تقييمات المبحوثين لكل فقرة .

- **الإنحراف المعياري standard deviation** :لقياس درجة تشتت إجابات مجتمع الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة .

2- الإحصاء الوصفي descriptive statistic :وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ويتضمن :

- **النسب المؤوية percentages**: لاستنباط اتجاهات البيانات المبوبة حسب كل فقرة من فقرات الدراسة وذلك لتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها .

- **جداول التوزيع التكراري frequencies**:وهي تعكس مدى تركز الإجابات لصالح أو لغير صالح فرضية معينة.

3- إختبار t-test:إذ استخدم الباحث هذا الإختبار للمقارنة الثنائية وفي اختبار فرضيات الدراسة .

المطلب الثالث : عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات .

بعد أن أنهى الباحث عملية جمع المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة ثم إدخالها إلى الحاسوب ، وتم تحليلها باستخدام برنامج الخدمة الإحصائية spss إذ تم تحليل البيانات بإستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وسيتم عرضما أسفرت عنه الدراسة من نتائج على النحو التالي :

أولا : عرض وتحليل البيانات .

أ – البيانات الشخصية :

1- الجنس :

الجدول رقم (3-5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع الإجتماعي

	التكرار	النسبة المؤوية
ذكر	6	%54.5
أنثى	5	%45.5
المجموع	11	%100

المصدر : إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss

الشكل رقم(3-3):توزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع الإجتماعي

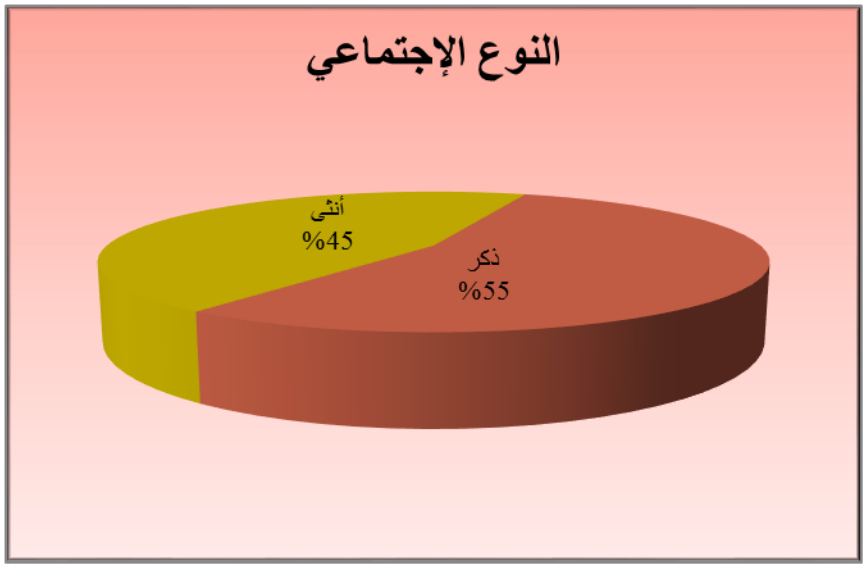

المصدر : إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss .

يتبين من خلال توزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع الإجتماعي أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإيناث ، حيث قدرت النسبة المؤوية للذكور 54.5 % من أفراد عينة الدراسة . وهذا راجع إلىنوع النشاط الذي تمارسه هذه المؤسسة الإقتصادية ، ألا وهو الأثاث والبناء المعدني وهذا النوع من النشاط يتطلب القوة والجهد العضلي وهذا مايميز العنصر الذكوري .

2- العمر :

الجدول رقم (3-6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	25 سنة فأقل	26 – 35 سنة	36 – 45 سنة	46 – 55 سنة	المجموع
التكرار	1	5	3	2	11
النسبة	9.1	42.5	27.3	18.2	100

المصدر : إعداد الطلبة إعتمادا على مخرجات spss.

الشكل رقم(3-4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

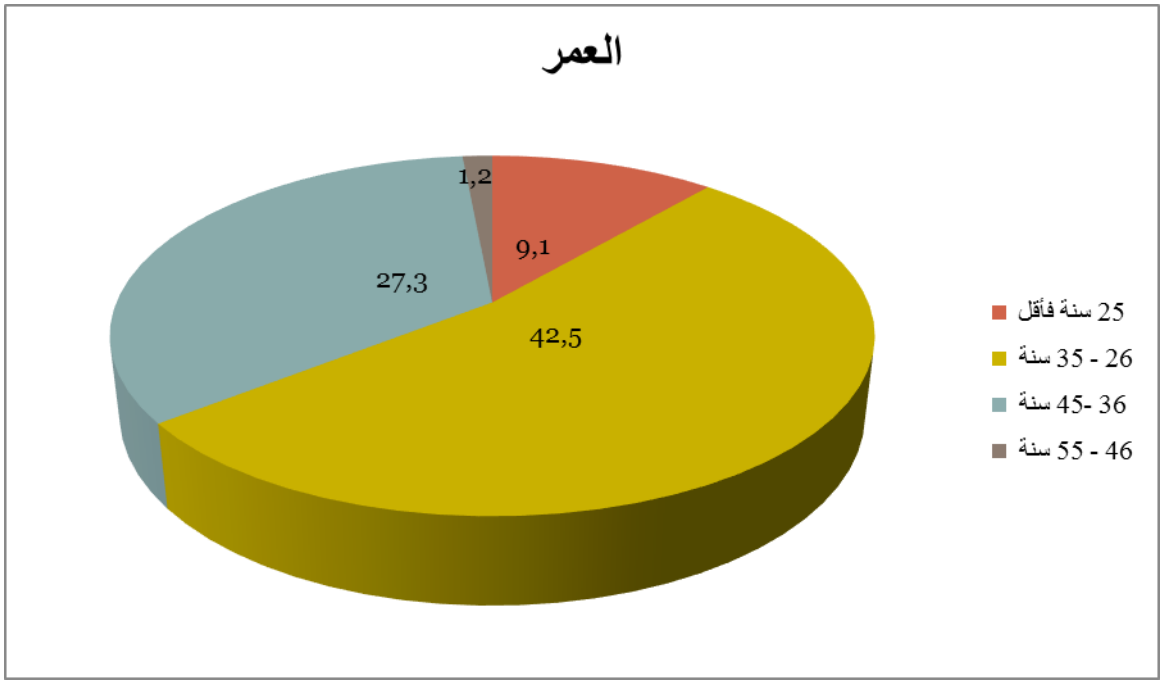

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss.

يتبين من خلال الجدول السابق أن أعمار النسبة الأعلى من المستجيبين في العينة يتركزون في الفئة التكرارية (26 – 35 سنة) وشكلوا مانسبته 45.5 % من إجمالي عينة الدراسة ، تم الفئة التكرارية (46 – 55 سنة) وشكلوا مانسبته 27.3 % ثم الفئة التكرارية (46 – 55 سنة) وشكلوا مانسبته 18.2% ، وأخيرا الفئة التكرارية (25 فأقل) وشكلوا مانسبته 9.1 %.

ويفسر هذا التوزيع للعينة حسب العمر فإننا نلاحظ أن أغلبهم من الموظفين والمحاسبين شباب أعمارهم متوسطة نوعا ما . ولديهم خبرة معقولة في العمل . وهذه الشركة تتطلب من الموظفين توافر خبرات سابقة وواسعة وجهد عضلي لكي يتمكنوا من القيام بالواجبات المهنية في مؤسسة الأثاث والبناء .

3- سنوات الخبرة الوظيفية :

الجدول رقم (3-7) :توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة الوظيفية .

سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	6 إلى 10 سنوات	11 إلى 15 سنة	21 سنة فأكثر	المجموع
التكرار	2	3	4	2	11
النسبة	18.2	27.3	36.4	18.2	100

المصدر : إعداد الطلبة إعتمادا على مخرجات spss.

الشكل رقم(3-5): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة الوظيفية

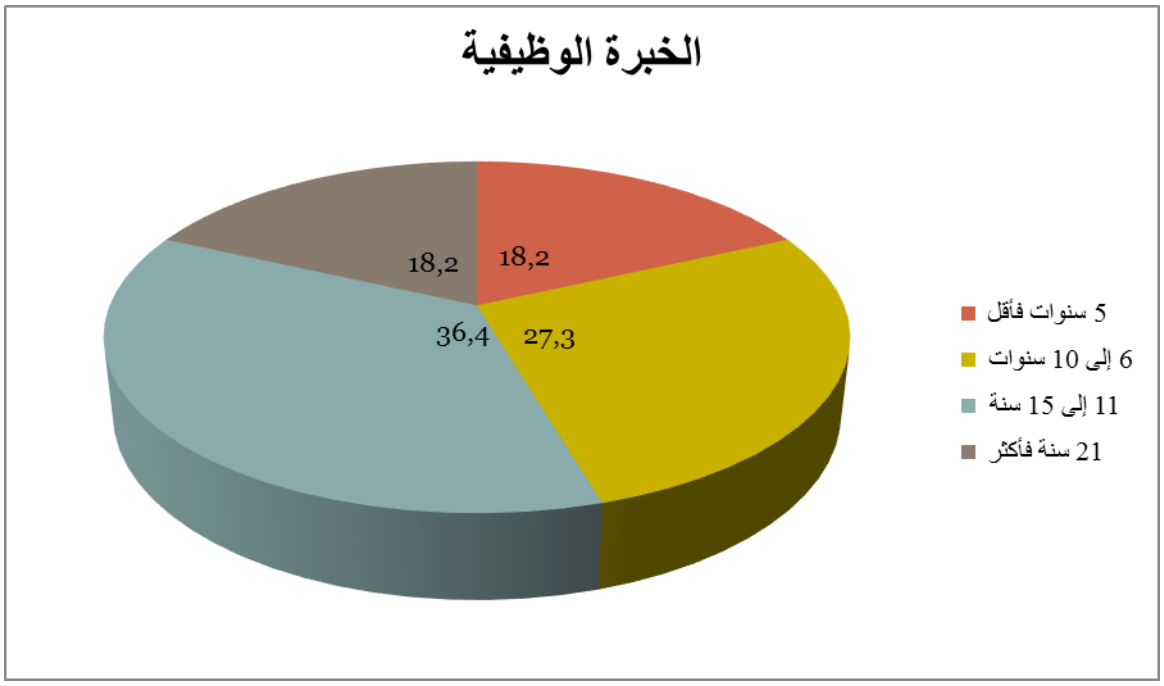

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على spss .

يتبين من خلال الجدول السابق أن خبرة السنة الأعلى من المستجيبين في عينة الدراسة يرتمزون في الفئة التكرارية (11 إلى 15) وشكلوا مانسبته 36.4 % من إجمالي عينة الدراسة ، ثم الفئة التكرارية (6 إلى 10 سنوات) وشكلوا مانسبته 27.3 % وأخيرا الفئتين التكراريتين (5 سنوات فأقل) و (21سنة فأكثر) وشكلوا مانسبته 18.2 % ، ويفسر هذا التوزيع للعينة أن الموظفين الإداريين في مؤسسة الأثاث والبناء يتمتعون بخبرة كافية للقيام بالأعمال الموكلة إليهم،كما أن إرتفاع نسبة العاملين الذين تزيد سنوات خبرتهم على (11 سنة) دليل على ارتفاع خبرتهم العملية .

4- المسمى الوظيفي :

الجدول رقم (3-8):توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي .

الوظيفة	رئيس المحاسبين	محاسب	مناصب أخرى	المجموع
التكرار	1	2	8	11
النسبة %	9.1	18.2	72.7	100

المصدر: إعداد الطلبة إعتمادا على مخرجات spss.

الشكل رقم(3-6): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

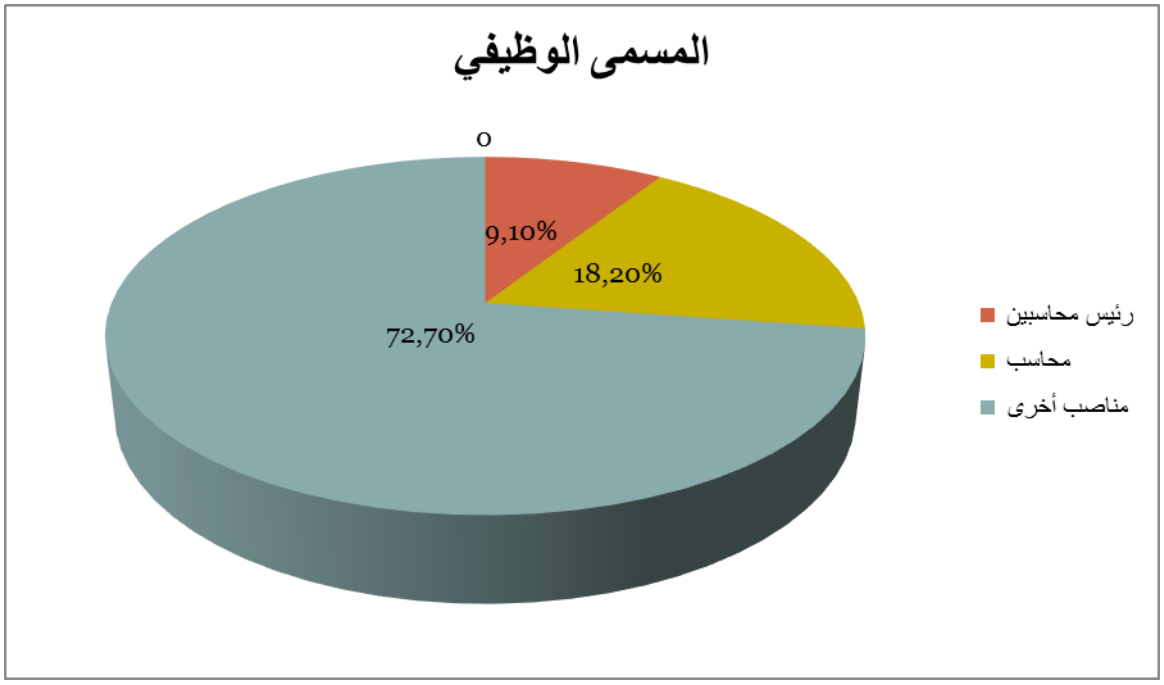

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات SPSS .

يتبين من خلال الجدول السابق أن النسبة الأعلى من المستجيبين هو فئات يشتغلون مناصب أخرى وشكلوا مانسبته 72.7 % من إجمالي عينة الدراسة ، ثم محاسب وشكلوا مانسبته 18.2 % من إجماليعينة الدراسة ، وأخيرا رئيس محاسبين وشكلوا مانسبته 9.1 % ويرجع ذلك لتعدد نشاطات المؤسسة وبالتالب تعدد الوظائف .

5- التخصص :

الجدول رقم (3-9): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص .

التخصص	محاسبة	تخصصات أخرى	المجموع
التكرار	3	8	11
النسبة	27.3	100	100

المصدر :إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات spss.

الشكل رقم(3-7): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

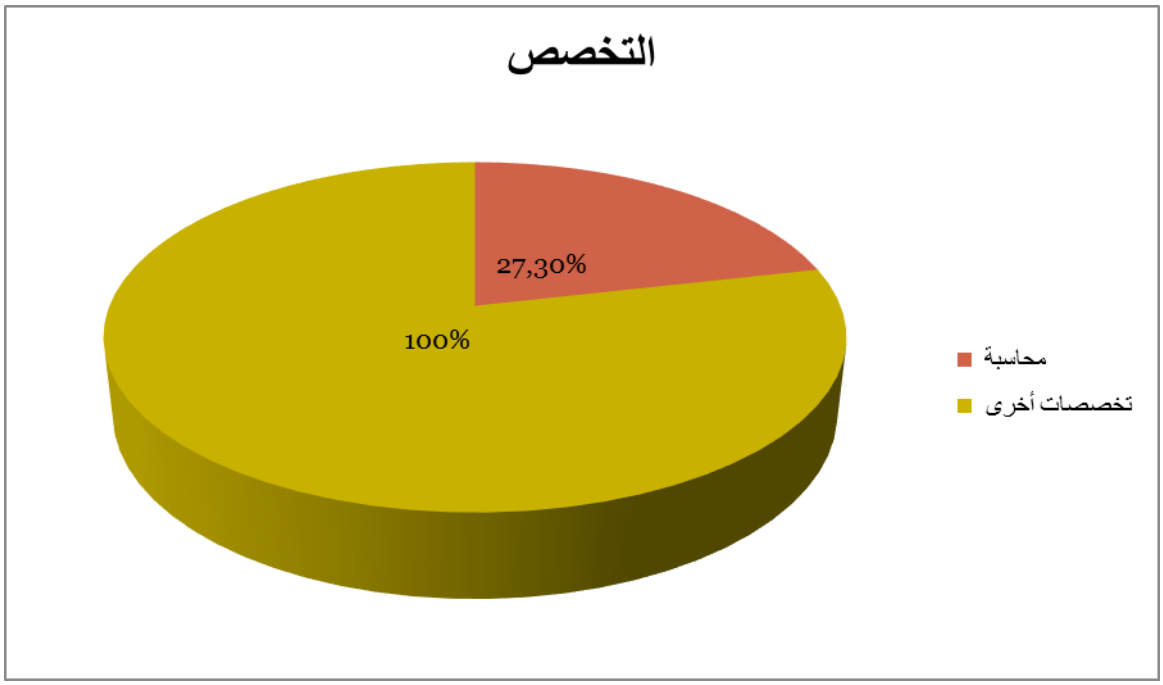

المصدر : من إعداد الطلبةبالإعتماد على مخرجات SPSS

يتبين من خلال الجدول والشكل أعلاه أن النسبة الأعلى من المستجيبين هم تخصصات أخرى وشكلوا مانسبته 72.7 % من إجمالي عينة لدراسة ثم تخصص محاسبة وشكلوا ما نسبته 27.3 %.

ويلاحظ من خلال مقارنة التخصصات لفئات عينة عينة الدراسة تفوق التخصصات الأخرى على تخصص المحاسبة ، وسبب ذلك كون المؤسسة صغيرة الحجم ولاتحتاج إلى عدد كبير من المحاسبين .

ب- عرض وتحليل عبارات متغير الدراسة الأول (التحليل المالي) :

تم التطرق في هذا الجزء بتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المطروحة عليهم وفق مقياس ليكارت الخماسي مع بيان كل من المتوسط والإنحراف المعياري لكل عبارة .

الجدول رقم (3-10):المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمتغير الأول (التحليل المالي) .

الرقم	العبارات	غير موافق جدا		غير موافق		محايد		موافق		موافق جدا		متوسط حسابي	إنحراف معياري
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
1	أرى أن التحليل المالي دورا في نجاح المؤسسة الإقتصادية	-	-	1	9.1	-	-	8	72.7	2	18.2	2.00	0.77
2	أعتقد أن المؤسسة الإقتصادية الكبيرة بحاجة إلى تحليل المالي	-	-	1	9.1	-	-	7	63.6	3	27.3	1.90	0.83
3	التحليل المالي مكلف	-	-	-	-	5	45.5	4	36.4	-	-	2.81	0.75
4	يحتاج التحليل المالي إلى الرقابة ،ومتابعة مستمرة	-	-	-	-	-	-	8	72.7	2	18.2	2.00	0.77
5	كلما كان التحليل المالي مكلف كلما كان أدق	-	-	2	18.2	2	18.2	5	45.5	2	18.2	2.36	1.02
6	أشعر أن التحليل المالي ، يعطي معلومات نوعية عن وضع المؤسسة الإقتصادية .	-	-	-	-	2	18.2	8	72.7	1	9.1	1.18	0.40

المصدر: إعداد الطلبة إعتمادا على مخرجات spss.

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت مابين (1.81 –2.81) أن العبارة رقم (3) التي تنص على أن " التحليل المالي مكلف " هي الأعلى بين

المتوسطات الإجابات ، وبمتوسط حسابي بلغ (2.81) ، وبانحراف معياري بلغ (0.75) وقد كانت أهميتها النسبية ضعيفة ، في حين أن العباراة رقم (6) التي تنص على " أن التحليل المالي يعطي معلومات نوعية عن وضع المؤسسة حسابي بلغ (1.81) بانحراف معياري بلغ (0.40). وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة ضعيفة .

وهذا يعني أن استجابات عينة الدراسة كانت سلبية على جميع العبارات . إذ تبين أن العاملين في المؤسسة لا يمتلكون معلومات جيدة وتامة بالتحليل المالي .

ج – عرض وتحليل عبارات متغير متغير الدراسة الثاني (الأداء المالي) .

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول على التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي في مؤسسة الأثاث والبناء فرع خميس مليانة وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة المخصصة في الإستبيانة والتي كانت على النحو التالي :

الجدول رقم (11-3): المتوسطات الحاسبية والإنحراف المعيارية للمتغير الثاني (الأداء المالي) .

الرقم	العبارات	غير موافق جدا		غير موافق		محايد		موافق		موافق جدا		متوسط حسابي	إنحراف معياري
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
1	يساهم الأداء المالي في تسهيل عملية اتخاذ القرارات التنفيذية والتشغيلية .	–	–	–	–	–	–	10	90.9	1	9.1	1.90	0.30
2	يساعد الأداء المالي في تطوير قرارات المؤسسة على التخطيط السليم لتحقيق الإنتاجية العالية .	–	–	–	–	–	–	10	9.9	1	2.1	1.90	0.30
3	الأداء المالي يساعدني في تطوير مستوى الأداء الإداري في المؤسسة .	–	–	1	9.1	3	27.3	5	45.5	2	18.2	2.27	0.90

4	الأداء المالي ساعد على وضع أهداف واضحة قابلة للتنفيذ ضمن الزمن المحدد لها	1	9.1	-	-	2	18.2	7	63.6	1	9.1	2.27	0.78
5	نتائج الأداء المالي تظم بشكل سريع في بداية كل سنة للاستفادة من السنة الثانية	-	-	-	-	3	27.3	7	63.6	1	9.1	2.18	0.60
6	تطبيق نتائج الأداء المالي في الواقع العلمي للمؤسسة لكافة تفاصيلها .	-	-	-	-	8	72.7	3	27.3	-	-	2.72	0.46

المصدر : إعداد الطلبة إعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة أعلاه في الجدول أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت مابين (1.90- 2.72) وأن العبارة رقم (6) التي تنص على أن " تطبيق نتائج الأداء المالي في الواقع العلمي للمؤسسة بكافة تفاصيلها " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (2.72) وبانحراف معياري بلغ (0.46) ، وقد كانت أهميتها النسبية متوسطة في حين أن العبارة رقم (1) و(2) التي تخص كل منهما على التوالي " يساهم الأداء المالي في تسهيل عملية اتخاذ القرارات التنفيذية والتشغيلية " ، " يساعد الأداء المالي في تطوير قرارات المؤسسة على التخطيط السليم لتحقيق الإنتاجية العالية " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات ، وبمتوسط حسابي (1.90) وبانحراف معياري بلغ (0.30) . وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة ضعيفة .

وهذا يعني أن استجابات عينة الدراسة كانت حيادية على بعض العبارات وسلبية على عبارات أخرى .

د- عرض وتحليل الإجابات حول العلاقة بين التحليل المالي والأداء المالي .

في هذا الجزء تم التركيز على العلاقة بين التحليل المالي والأداء المالي في مؤسسة الأثاث والبناء المعدني فرع خميس مليانة .

الجدولرقم (12-3):العلاقة بين التحليل المالي والأداء المالي.

الرقم	العبارات	غير موافق جدا		غير موافق		محايد		موافق		موافق جدا		متوسط حسابي	إنحراف معياري
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
1	التحليل المالي الفعال هو أسلوب تشخيص أولي للأداء المالي لأي مؤسسة.	–	–	–	–	1	9.1	8	72.7	2	18.2	1.90	0.53
2	يسهم التحليل المالي الفعال في دعم المركز المالي للمؤسسة .	–	–	–	–	–	–	10	90.9	1	9.1	1.90	0.30
3	تستطيع المؤسسة التي تتبنى التحليل المالي الفعال بتحسب مستوى ملاءتها المالية .	–	–	–	–	1	9.1	9	81.8	1	9.1	2.00	0.44
4	يمكن التحليل المالي للمؤسسة بالكشف عن ربحية نشاطها وهذا لطرح الخيرات الاستراتيجية التي تدعم الأداء المالي.	–	–	–	–	1	9.1	8	72.7	2	18.2	1.90	0.53
5	يسمح التحليل المالي باعطاء مؤشرات استشراف	–	–	–	–	–	–	10	90.9	1	9.1	1.90	0.30

	الأداء المالي المتوقع للمؤسسة .											
6	تحليل القوائم المالية يعتبر كأداة لتقييم الأداء المالي .	-	-	-	-	-	-	9	81.8	2	18.2	1.81	0.40

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على مخرجات spss .

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة ضعيفة نسبيا حيث حصر المتوسط الحسابي للفقرات مابين (1.81 و 2) مقابل إنحراف معياري مابين (0.30 و 0.53)، حيث أن العبارة رقم (3) التي تنص على ان المؤسسة التي تتبنى التحليل المالي الفعال تستطيع تحسب مستوى ملاءتها المالية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات ، وبمتوسط حسابي بلغ (2.00)وبانحراف معياري بلغ (0.44) وقد كانت أهميتها النسبية ضعيفة. في حين أن العبارة رقم (6) التي تنص على أن "تحليل القوائم المالية يعتبر كأداة لتقيم الأداء المالي " كانت الأقل بين متوسط الإجابات بمتوسط حسابي بلغ 1.81 وإنحراف معياري 0.40 .

وهذا يعني أن استجابات عينة الدراسة كانت سلبية على كل الفقرات .

المطلب 3 : تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

الفرضية الأولى : يسهم التحليل المالي الفعال في دعم مخرجات المعلوماتية لدى قسم المحاسبة وذلك مايسمح بتحسين جودة القوائم المالية .

تم الاعتماد على اختبار t- test للمقارنة الثنائية وذلك لاختيار فرضية الدراسة ، وذلك بحساب قيمة (t) بغرض قياس إمكانية وجود علاقة بين المتغيرات . وتنص قاعدة القرار على أنه " إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية " وذلك عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) ومستوى ثقة 95%.

تنص هذه الفرضية على أنه لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوة ($\alpha \leq 0.05$) بين التحليل المالي الفعال في دعم المخرجات المعلوماتية لدى قسم المحاسبة في مؤسسة الأثاث والبناء المعدني فرع خميس مليانة وتحسين جودة القوائم المالية والجدول التالي بين النتائج التي تم الحصول عليها عند إختيار هذه الفرضية .

الجدول رقم (12-3): نتائج اختبار t للفرضية الأولى.

المتغير	قيمة tالمحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية sig–t	القرار الإحصائي
المخرجات المعلوماتية لدى قسم المحاسبة	11.600	0.037	0.00	رفض الفرضية

المصدر : إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات spss.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق أن قيمة t المحسوبة بلغت (11.600) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (0.037) . وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في إختبار هذه الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " توجد علاقة بين مساهمة التحليل المالي الفعال في دعم المخرجات المعلوماتية لدى قسم المحاسبة في مؤسسة الأثاث والبناء المعدني فرع خميس مليانة وبين جودة القوائم المالية " ويؤكد قيمة sig المعنوية التي تساوي صفرا .

خلاصة الفصل :

تم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية لمؤسسة الأثاقث والبناء فرع خميس مليانة . فبدأنا بتقديم تعريف شامل للمؤسسة ، بالإضافة إلى عرض أهم نشاطاته وأهدافه .كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة .

ولاسقاط الجانب النظري على التطبيقي تم إعداد استبيانات تحتوي على مجموعة فقرات تبين دور التحليل المالي في المؤسسة المستهدفة . وبعد جمع المعلومات تم تفريغ وتحليل بيانات الاستبيانة وفق البرنامج الإحصائي للعلوم الإجتماعية spss .

وقد توصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة نتائج نذكر منها :

- أن التحليل المالي يلعب دورا في نجاح المؤسسة الإقتصادية .
- يساعد الأداء المالي في تطوير قرارات المؤسسة على التخطيط السليم لتحقيق الإنتاجية العالية .
- يمكن التحليل المالي للمؤسسة بالكشف عن ربحية نشاطها وهذا لطرح الخيارات الاستراتيجية التي تدعم الأداء المالي .
- التحليل المالي يحسن الأداء المالي في المؤسسة .

خاتمة

الخاتمة العامة :

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوعنا " دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية " وتسليطنا الضوء على مؤسسة الأثاث والبناء المعدني فرع خميس مليانة .تبين لنا بوضوح أن التحليل المالي ضروري لتحسين الأداء المالي في المؤسسة لتحقيق الأهداف المسطرة .

حيث يعتبر التحليل المالي المرآة العاكسة لأي وضعية مالية للمؤسسات لأي بلد . فهو أمر ضروري يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة .

وقد تم منخلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي ، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء المالي كون المعلومة المحاسبية أداة لإتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه .

أما فيما يخص إختبار الفرضيات فقد تم تفسيرها كما يلي :

الفرضية الأولى : يسهم التحليل المالي الفعال في دعم المخرجات المعلوماتي لدى قسم المحاسبة وذلك مايسمح بتحسين جودة القوائم المالية ، فنتائج الفصل الأول أكدت صحة هذه الفرضية .

الفرضية الثانية : " تشير غالب الدراسات التي سبقتنا لتسليط الضوء على دور التحليل المالي في تحسين مستوى الأداء المالي في أن جودة القوائم المالية لها أثر إيجابي على الأداء المالي للمؤسسة " ومن خلال دراستنا للفصل الثاني توصلنا إلى عدة نتائج تؤكد صحة هذه الفرضية .

الفرضية الثالثة : "نفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني من خلال الدراسة التطبيقية تبين وجود علاقة ، وبالتالي تحقق الفرضية .

النتائج والتوصيات :

1- نستنتج أن التحليل المالي ضروري جدا ، ومهم ويحصل على التأكيد .

2- تهتم المؤسسة بتحسين قدرات الموظفين والعاملين فيها .

3- ينتج عن عدم استخدام التحليل المالي مجموعة مشاكل مثل : صعوبة القرارات ، صعوبة مالية .

4- يساهم التحليل المالي في تنفيذ الخطط طويلة وقصيرة المدى بدقة وثقة عالية .

5- يقوم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيتها المالية .

6- تحليل القوائم المالية يساعد على تحسين الأداء المالي للمؤسسة .

التوصيات :

1- الإستمرار في عمليات التحليل المالي ومحاولة التعمق أكثر فيه .

2- العمل على التخفيض من لتكاليف التحليل المالي قدر الإمكان .

3- ضرورة الاهتمام بكافة البيانات التي تحتويها القوائم المالية ، والشفافية عند الإفصاح عنها .

4- نقترح في هذا الجانب على ضرورة السعي وراء عمل مثل الأبحاث بشكل مفصل أكثر من اللازم ، وإعطائها الوقت ، والجهد اللازم ، للحصول على نتائج وتوصيات واقتراحات أكثر دقة .

5- على المؤسسة الإهتمام بجميع المؤشرات بإعتبارها قاعدة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة .

6- ضرورة وجود الإفصاح الكافي عن معلومات صادقة والمعبرة عن الضعف المالي للمؤسسة بغرض رسم سياسات مستقبلية مساعدة اتخاذ القرارات المختلفة من طرف الإدارة .

7- منح تسهيل للطلبة المتربصين وذلك بتزويدهم .

آفاق الدراسة :

يمكن لموضوع دراستنا أن يأخذ مجال آخر في المستقبل كما يلي :

- تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية الحديثة .
- دور التحليل المالي للمعلومات المالية للمنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم .
- تقييم أداء مجموعة من المؤسسات من مختلف القطاعات إلى نتائج دقيقة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

1. أحمد توفيق جمال ، **الادارة المالية** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1980.
2. أسامة عبد الخالق الأنصاري ، **الإدارة المالية** ، مصر.
3. أمين السيد أحمد لطفي ، **اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير م** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007.
4. جميل أحمد توفيق ، **أساسيات الإدارة المالية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2001.
5. حمزة محمود الزبيدي ،**التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**،الطبعة الثانية ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع –عمان .
6. خميسي شيخة ، **التسيير المالي للمؤسسة** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010.
7. زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2010.
8. سعد حميد العلي ، **الإدارة المالية** ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2013.
9. طارق عبد العال حمادة ، **التقارير المالية** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 ، ص 122 .
10. طاهر موسى عطية ، منى محمد ابراهيم البطل ، **اللإدارة المالية والآستثمار (المفاهيم الأساسية)** دار الهداية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية الأردن ، 2005 .
11. عبد الحميد محمد الشواربي ، محمد عبد الحميد الشواربي ، **إدارة المخاطر الإئتمانية** ، منشأة المعارف ، مصر.
12. عبد الرحمان ثابت ، إدريس جمال الدين المرسي ، **الإدارة الاستراتيجية** ، دار الجامعة للنشر الإسكندرية ، مصر ، 2002.
13. عبد العزيز نجار ، **أساسيات الإدارة المالية** ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، 2007.
14. عبد الغفار حنفي ، **أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى** ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2004.
15. العصار رشاد ، **الادارة والتحليل المالي** ، دار البركة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن 2001.
16. فهيمي مصطفى الشيخ ، **التحليل المالي** ، رام الله ، فلسطين ، الطبعة الأولى ، 2008.
17. كمال الدهراوي ، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار** ، الدار الجامعية ، مصر 2001.
18. مبارك لسوس ، **التسيير المالي – تحليل مالي مدعم بأمثلة وتمارين محلولة** ، الطبعة الثانية ، ديون المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2012.
19. محمد عبد الخالق الأنصاري ، **الإدارة المالية والمصرفية** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن 2010 .
20. محمد عبد الرحمان الكنزي ، **التحليل المالي الأصول العلمية والعملية** ، دار خوارما العلمية ، جدة 2015.

21. محمد محمود الخطيب ، **الأداء المالي وأثره على عوائده أسهم الشركات** ، دار حامد للنشر والتوزيع الأردن ، 2010.

22. مفلح محمد عقل ، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الأردن ، 2006,

23. منير إبراهيم هندي ،**الإدارة المالية ، مدخل تحليلي معاصر** ، الطبعة 6 ، المكتب الحديث ، مصر 2006.

24. مؤيد راضي خنفر ، عسان فلاح المطارنة ، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي للطبعة 2** ،إدارة المسيرة ، الأردن ، 2011.

25. ناصر دادي عدون ، **تقنيات مراقبة التسيير ،تحليل المالي** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2000.

26. هندي منير إبراهيم ، **إدارة البنوك التجارية** ، الاسكندرية ن المكتب العربي الحديث ، 1989.

27. وليد ناجي الحيالي ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي** ، دار الاثراء ، الأردن ، 2009.

المذكرات :

28. عدنان تايه النعيمي ، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة في تقييم الأداء** ، مذكرة نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011.

29. عمر تيم جغدين ، **دور استراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2013.

المداخلات :

30. مداني بن بلغيث وعبد القادر ، دشاش ، **النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة ،مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدوليحول "انعكاساسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة المعتمد** ، 13 و14 ديسمبر 2011 ، جامعة ورقلة .

31. نصر الدين بن نذير ، أيوب شملال ، **لوحة القيادة كأداة لتقنية الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول ، حول مداخلة التسيير كآلية لحكومة المؤسسات وتفعيل الإبداع جامعة البليدة 2.

المجلات :

32. دادان عبد الغني ، **قراءة في الأداء المالي والقيمو في لبمؤسسة الإقتصادية** ، مجلة البحث ، جامعة ورقلة ، العدد 4.

الأجنبية :

33. Béatrice et francis grand guillot ,**la comptabilité génerale** ,eldar et othmania édition distribution 2007.

الملاحق

الملاحق:

السادة الأفاضل

تحية طيبة لكم

استبيانه حول موضوع :

دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة .

(دراسة ميدانية على مؤسسة الأثاث والبناء شركة تحويل المعادن سابقا. خميس مليانة)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي في مؤسسة الأثاث والبناء بخميس مليانة، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة ، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة ، علما بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستخصص لأغراض الدراسة ، والبحث العلمي فقط ، وستعامل بسرية تامة .

وأقدم لكم سلفا كل الشكر والتقدير .

وشكرا لتعاونكم .

إعداد الطلبة : تحت إشراف الإستاذ

- كرارموش عقيلة – الدكتور فرحول ميلود
- المقدم فاطمة

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية:

الخاصية	توزيع الخاصية
1- النوع الاجتماعي	ذكر ☐ أنثى ☐
2- العمر	25 سنة فأقل ☐ 26- 35 سنة ☐ 36-45 سنة ☐ 45-55 سنة ☐ 56 سنة فأكثر ☐
3- سنوات الخبرة الوظيفية	5 سنوات فأقل ☐ 6-10 سنوات ☐ 11-15 سنة ☐ 16-20 سنة ☐ 21 سنة فأكثر ☐
4- المسمى الوظيفي	مدير مالي ☐ رئيس محاسبين ☐ محاسب ☐ مدقق داخلي ☐ أخرى ☐
5- التخصص	محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ مالية ومصرفة ☐ نظم المعلومات ☐ أخرى أذكرها ☐

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة:

ضع إشارة (√) في المكان الذي يتفق مع رأيك :

المتغير الأول: التحليل المالي.

الرقم	العبارة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	أرى أن التحليل المالي، يلعب دورا في نجاح المؤسسة الاقتصادية					
2	أعتقد أن المؤسسة الاقتصادية الكبيرة بحاجة إلى التحليل المالي .					
3	التحليل المالي مكلف .					
4	يحتاج التحليل المالي إلى رقابة، ومتابعة مستمرة.					
5	كلما كان التحليل المالي مكلف كلما كان أدق.					
6	أشعر أن التحليل المالي، يعطي معلومات نوعية عن وضع المؤسسة الاقتصادية.					

المتغير الثاني: الأداء المالي

الرقم	العبارة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يساهم الأداء المالي في تسهيل عملية اتخاذ القرارات التنفيذية والتشغيلية .					
2	يساعد الأداء المالي في تطوير قرارات المؤسسة على التخطيط السليم لتحقيق الإنتاجية العالية .					
3	الأداء المالي يساعد في تطوير مستوى الأداء الإداري في المؤسسة .					
4	الأداء المالي يساعد على وضع أهداف واضحة قابلة للتنفيذ ضمن الزمن المحدد لها					

الملاحق:

5	نتائج الأداء المالي تظم بشكل سريع في بداية كل سنة للاستفادة منها للسنة التالية					
6	تطبيق نتائج الأداء المالي في الواقع العلمي للمؤسسة بكافة تفاصيلها .					

العلاقة بين التحليل المالي والأداء المالي :

الرقم	العبارة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
1	الملاءة المالية للمؤسسة هي مؤشرلجودة تحليل القوائم المالية					
2						
3						
4	يسمح تحليل الربحية في النشاط					
5	يعتبر التحليل المالي عملية التشخيص المالي للمؤسسة من خلال تحديد الخيارات الإستراتيجية .					
6	استخدام التحليل المالي في التنبؤ المالي للمؤسسة					

انتهت الاستباينة شاكرا لكم تعاونكم .